



التقرير السنوي 2019



المحتويات

- 4 1. مقدمة رئيس المنظمة
- 7 2. الملخص التنفيذي
- 11 3. الإطار القانوني
- 14 4. استمرار قمع المعارضة السلمية والحريات المدنية
- 19 5. انتهاكات ممنهجة تخل بضمان المحاكمات العادلة
- 23 6. تعذيب المعتقلين وتعريضهم لشتى ضروب المعاملة القاسية
- 27 7. زيادة استخدام عقوبة الإعدام
- 29 8. الحرب في اليمن
- 31 9. انتهاكات حقوق الإنسان المستمرة
- 36 10. الإصلاحات الشكلية والحملة الدعائية
- 40 11. حملة القسط للجوائز العالمية
- 43 12. الخلاصة والتوصيات
- 47 13. التسلسل الزمني للأحداث المتعلقة بحقوق الإنسان في السعودية 2019

1. مقدمة رئيس المنظمة

استطاعت السلطات السعودية لسنوات طويلة جدًا أن تمارس الانتهاكات والقمع الشديد دون أي محاسبة داخليًا ولا خارجيًا، ولا إدراك أيضًا لحجم المعاناة التي تطل المجتمع السعودي وتنعكس سلبًا على الإقليم والعالم.

إن العمل الحقوقي لا يجب أن يكون ساعات دوام تؤدي، وعبارات في القاعات ترد وفي البيانات تكتب، ثم تليها بيروقراطيات سياسية، ومصالح أنانية، وقتل للضمير، ليبقى المجرم فالتأ كونه يمسك بالسلطة، ويبقى الضحية يصرخ فقط لأنه أراد نشر الحقيقة ورفع الظلم .

فداخليًا بقبضة أمنية حديدية، وتخويف شديد، وسجون سياسية متوزعة في أرجاء البلاد، وتعذيب وحشي، وإعدامات متزايدة، مع تمركز للسلطات في يد الملك، وانعدام لكل مؤسسات المجتمع الدولي، وانعدام لكل مظاهر الدولة الحديثة، من دستور وبرلمان وفصل بين السلطات وقانون واضح، ومع عدم وجود إعلام مستقل على الإطلاق، ومع رؤية دينية منسجمة ومنتمية للنظام، بكل هذا استطاعت أن تقضي على الصوت الداخلي، وكل من أراد التعبير أو المطالبة بالإصلاح أو نقل الحقائق للعالم فمصيره الإعدام أو السجون، ومن تهم الإرهاب في البلاد والتي يحاكم بها كثير من النشطاء هي «التواصل مع الخارج»، أي نقل الحقائق للعالم سواء منظمات حقوقية أو إعلام دولي أو مؤسسات أممية أو غيرها، والتهمة الأخرى «تحريض الرأي العام» وهذا يعني محاولات المطالبة أو توعية المجتمع!

أما خارجيًا، فقد بنت علاقاتها وفق ما تملكه من ثروة هائلة، فاشترت الحلفاء وخادعت الإعلام وأخفت عن المؤسسات، فالحلفاء السياسيون تعطي لهم المعونات المالية إذا كانوا من دول فقيرة، وأما الدول الغنية فتدفع لهم الرشاوى لكسب رضاهم ودعمهم عن طريق صفقات فاسدة تغري كل

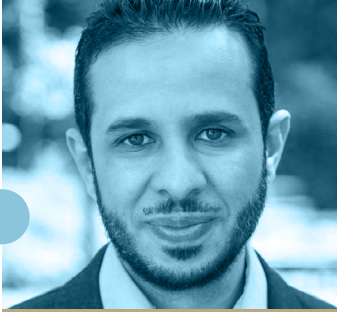
سياسي فاسد حول العالم وتجذب جشعه وأنانيته للحصول على حال أفضل لبلاده وشعبه على حساب معاناة شعب آخر. وأما الإعلام فانتهجت معه مناهج ثلاثة، الاحتواء، وذلك عبر تقديم الأموال لهذه المؤسسات عن طريق الاشتراكات أو الإعلانات التجارية أو الرشاوى المباشرة وغير المباشرة. المنهج الثاني هو التحييد ومحاولة عدم التعامل مع تلك المؤسسات وابعادها عن المشهد وعدم السماح لها بالحصول على معلومات. أما المنهج الثالث فهو الاستعداد، ويقوم على محاولات تشويه سمعة

تلك الوسائل الإعلامية، ومهاجمتها، واستخدام الوسائل من القسم الأول لمهاجمة القسم الثالث، ومحاولة إلحاق الخسائر المالية بها عن طريق رفع الدعاوى، ومحاصرة من يعلن لديهم أو يتعامل معهم، ومنعهم من معرفة ما يجري في البلاد قدر المستطاع. وأما المنظمات فكان كافيًا أن تسعى لمنع المعلومة الحقيقية عنهم في مجتمع لديه تعقيدات كثيرة مما يصعب مهمة المنظمات الخارجية، ثم مواجهة هذه المنظمات بأكاذيب معتادة مثل «هذه طبيعة مجتمعتنا وهو راضي بهذا الحال، وهذه هي الشريعة الإسلامية التي يريدونها المجتمع»، مع أن هذه «الشريعة» هي نسخة مستحدثة وخاصة بهذا النظام، وهذا المجتمع لم يستفت عن رأيه يومًا من الأيام حتى يُقال أن هذا خياره.

استطاعت السلطات السعودية لسنوات طويلة جدًا أن تمارس الانتهاكات والقمع الشديد دون أي محاسبة داخليًا ولا خارجيًا، ولا إدراك أيضًا لحجم المعاناة التي تطال المجتمع السعودي وتنعكس سلبًا على الإقليم والعالم.

ومن هنا كانت القسط، وكان على القسط التي خرجت من تلك البيئة، ويعرف فريقها تفاصيل الشارع وهمومه وتطلعاته، ويتواصل بالشارع في كل المناطق ومن مختلف الخلفيات، ولا تنطلي عليه روايات السلطات، ويتابع الانتهاكات أولاً بأول وعن كثب ومن أماكن الحدث، كان على هذا الفريق أن يكون برّجًا بين الواقع والمجتمع، ليعرف المجتمع الواقع كما هو دون دعاية ودون تأثير الأموال التي يملكها من يرتكب الانتهاك، كما كانت القسط برّجًا آخرًا بين المجتمع والعالم الخارجي بسياسيه وإعلامه ومؤسساته الدولية والمدنية والمنظمات العالمية وغيرها، المجتمع السعودي الذي تعرفه وتنتهي له وخرجت منه ويعرف أعضاؤها النشاط والإصلاحيين بشكل شخصي وعن قرب، إن لم يكن جميعهم فعالهم، والعالم الخارجي الذي تعيش معه وتختلط به وتتعاون معه وتساهم في عضوية منظمات ومؤسسات أخرى، وتشاركها عملها للجمع بين الواقع السعودي والقانون الدولي، برّجًا لا تستطيع السلطات نقض ما يرصده وينقله من حقائق على الأرض.

وكان لزامًا على القسط أن توثق هذا العمل، للتاريخ، وللمجتمع، وللعالم بأسره، ليضطلع كلٌّ بمسؤولياته، ومسؤولياته السياسية والمهنية والقانونية، والأهم: الأخلاقية والإنسانية، لمن لا زالوا يملكون هذه القيم. وتكتب القسط تقريرها السنوي بعناية، لهذا التوثيق، ولهؤلاء المتلقين، ليتحرك الوعي -أولًا- لمعرفة الواقع الذي يخفى على الكثيرين حول العالم، ويتحرك الضمير -ثانيًا- الذي يغيب أيضًا عن الكثيرين. لنستطيع أن نقف مع الإنسان المظلوم الذي يصرخ خلف قضبان السجن معلقًا بيدين نازفتين دمًا، ترزح بين كلبشات جائرة وجسم متدلي، يصرخ لا يسمعه إلا جلد معذب يردد عليه «أنا عبد مأمور، كل ما أستطيع فعله هو تعذيبك»، لنقف جميعًا مع أصحاب الضمائر أيًا كانت مواقعهم في العالم ضد تقديم المصالح على أرواح الأبرياء وأعمارهم، ضد الظلم المنتشر والمتزايد المغطى بأموال المظلوم المسروقة.



يحيى عسيري
رئيس منظمة القسط لحقوق الإنسان

إن العمل الحقوقي لا يجب أن يكون ساعات دوام تؤدي، وعبارات في القاعات تردد وفي البيانات تكتب، ثم تلمها بيروقراطيات سياسية، ومصالح أنانية، وقتل للضمير، ليبقى المجرم فالتًا كونه يمسك بالسلطة، ويبقى الضحية يصرخ فقط لأنه أراد نشر الحقيقة ورفع الظلم، نكتب لكم هذا التقرير، لتعرفوا ما الذي يجري عامًا بعد عام، ثم ندعوكم ألا تكونوا مع الظلم، فقط، تعرفوا ثم تقفوا مع الحق، والتاريخ سيضعنا جميعًا إما في هذا الصف أو ذاك، أدعوكم أن نكون معًا مع الحق في كل مكان، ولو تأثرت مصالحنا الآنية، حتى لا يبقى من ينتهك حقوق الإنسان فالتًا من العقوبة، ولا يبقى الناس وبلادهم في خطر وتحت التهديد والويلات.

وشكرا.

يحيى عسيري، رئيس منظمة القسط لحقوق الإنسان

2. الملخص التنفيذي

أتى عام 2019 بعد عامٍ اشتد فيه القمع على المعارضة السلمية في السعودية، وصل إلى القتل الشنيع للصحفي السعودي جمال خاشقجي والتعذيب الوحشي للمدافعات عن حقوق الإنسان، وحاولنا في القسط بدأ هذا العام بالمبادرة بالتصدي لهذه التجاوزات بإطلاق حملة تضامن عالمية مع ناشطات حقوق الإنسان السعوديات لمسيرتهن البطولية للإصلاح التي كافأتهن السلطات السعودية بالتعذيب والتحرش الجنسي في المعتقل، واختارنا لهذه الحملة وسم StandWithSaudiHeroes. وسعنا الحملة بعد ذلك لتشمل عددًا أكبر من معتقلي الرأي، وسنستمر بها في عام الجاري.

واصلت السلطات السعودية انتهاكاتها للقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان في اليمن، وهذه الانتهاكات قد تكون بمثابة جرائم ضد الإنسانية في حرب أدخلت اليمن في أكبر أزمة إنسانية في العالم وتسببت بمقتل أكثر من 100,000 شخص .

قابلت التفاهم في وضع حقوق الإنسان هذا جهود دؤوبة من النشطاء والمؤسسات الحقوقية السعودية في المهجر إلى جانب المجتمع المدني الدولي، مما أنتج تعبئة غير مسبقة للمجتمع الدولي أفرزت استنكارًا علنيًا ومطالبات بالمحاسبة على انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها السلطات السعودية.

كان الاتجاه الذي سلكه وضع حقوق الإنسان في السعودية عام 2019 نتاجًا لتبعات جريمة قتل جمال خاشقجي في القنصلية السعودية في إسطنبول يوم 2 أكتوبر 2018، فقد سببت تلك الحادثة أكبر أزمة دبلوماسية للسلطات السعودية منذ الهجمات الإرهابية على برج التجارة العالمي في نيو يورك يوم 11 سبتمبر 2001. في الشهر الأول لـ 2019، بادرت المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بعمليات الإعدام خارج نطاق القضاء والإعدام بإجراءات موجزة وتعمسًا أنيس كالامار بفتح تحقيق خاص في مقتل جمال خاشقجي، أشار استنتاجه الذي قدمته لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في يونيو إلى أن جريمة قتل خاشقجي «أشرف عليها وخطط لها وأيدها مسؤولون رفيعون في السعودية»، وأنها تعتقد أن قتله يشكل جريمة دولية ينبغي على الدول تسعى لمقاضاة دولية، ونادت مجلس حقوق الإنسان أو مجلس الأمن أو الأمين العام للأمم المتحدة بالمطالبة بإجراء تحقيق جنائي فيما جرى.

لكن ذلك لم يثني السلطات السعودية عن الاستمرار في قمعها للأصوات الناقدة، وذلك لاستمرار الدعم والمساندة من القوى الدولية الحليفة. شنت السلطات السعودية حملات اعتقالٍ جديدة هذا العام استهدفت فيها الصحفيين والنشطاء والمدونين، واستمرت محاكماتُ معتقلي الرأي، مثل محمد العتيبي وعيسى النخيفي، وناشطات حقوق المرأة المعتقلات منذ عام 2018، ورجال الدين مثل سلمان العودة وحسن فرحان المالكي، في محاكماتٍ تشوبها انتهاكاتٌ للضمانات الدولية للمحاكمة العادلة. ومن انتهاكاتها لهذا العام هو الحكم على خمسة من أصل 11 فرد متهمين في جريمة قتل خاشقجي، والحكم على ثلاثة آخرين بالسجن في محاكمة صورية حيث ولي العهد محمد بن سلمان لم يُدرج اسمه ضمن المتهمين، وكذلك مستشاره سعود القحطاني، وُبرئ نائب رئيس الاستخبارات العامة السابق أحمد العسيري تمامًا من أي تورطٍ في الجريمة.

كما واصلت السلطات السعودية انتهاكاتها للقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان في اليمن، وهذه الانتهاكات قد تكون بمثابة جرائم ضد الإنسانية في حربٍ أدخلت اليمن في أكبر أزمة إنسانية في العالم وتسببت بمقتل أكثر من 100,000 شخص.



محمد العتيبي
ناشط حقوقي ومعتقل رأي



سلمان العودة
أكاديمي ومعتقل رأي



عيسى النخيفي
ناشط حقوقي ومعتقل رأي

وتجاوزت السلطات السعودية في 2019 عدد الإعدامات السنوية في الأعوام العشرة الماضية، حيث وصل العدد الكلي 185 فردًا بما في ذلك 37 في إعدامٍ جماعي نُقِذ يوم 23 أبريل أغلب من أعدم فيه رجال شيعية من المنطقة الشرقية.

من ناحية أخرى قامت السلطات السعودية باستثمارات كبيرة في الرياضة والترفيه كجزء من رؤية 2030 الاقتصادية، وذلك في محاولة منها لتلميع صورة السعودية في الخارج والتعظيم على انتهاكاتها الفظيعة لحقوق الإنسان. وضخت الملايين في حملة علاقات عامة ضخمة لجذب الفعاليات الرياضية الغربية الكبرى إلى المملكة وفتح أبوابها للسياحة الترفيهية.

وقامت السلطات بعددٍ من الإصلاحات السطحية المعنية بتحسين وضع المرأة، بالسماح للنساء بالسفر دون إذن ولي الأمر ومنحها سلطة قانونية أكبر على شؤونهن الأسرية، لكن هذه الإصلاحات لا يمكن أن ترصف الطريق للمساواة بين الجنسين في السعودية ما دام نظام ولاية الرجل قائمًا يعيق مشاركة النساء المتساوية في صنع القرار في المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي ويقيد تمتع المرأة بحقوقها، بما في ذلك الحق في الحركة وحقوقها في التعليم والعمل والوصول إلى القضاء والخصوصية والحياة الأسرية.

لكن وكما ذكرنا أعلاه، قابلت التفاف في وضع حقوق الإنسان هذا جهودًا دؤوبة من النشطاء والمؤسسات الحقوقية السعودية في المهجر إلى جانب المجتمع المدني الدولي، مما أنتج تعبئة غير مسبوقة للمجتمع الدولي أفرزت استنكارًا علنيًا ومطالباتٍ بالمحاسبة على انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها السلطات السعودية، بما في ذلك [قراة](#) من البرلمان الأوروبي في فبراير يستنكر بأشد العبارات احتجاز نشطاء حقوق الإنسان البارزين وكل من سجن لنشاطه السلمي من مدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين والمحامين والنشطاء. نادى القرار بمنع بيع الاتحاد الأوروبي تقنيات المراقبة إلى السعودية. وفي يونيو، حكمت محكمة الاستئناف بعدم شرعية قرار الحكومة البريطانية الاستمرار في إصدار التراخيص لبيع المعدات العسكرية إلى السعودية، وفي يوليو مّرّ مجلس النواب ومجلس الشيوخ الأمريكي قراراتٍ توقف بيع الأسلحة إلى السعودية لم تُطبّق نتيجة استخدام الرئيس



جمال خاشقجي
صحفي

ترامب حق النقض، وهذان مثالان فقط من بين عدة أمثلة أخرى علّقت فيها حكومات بيع الأسلحة إلى السعودية أعقاب جريمة قتل خاشقجي أو بسبب انتهاكات السعودية في الحرب في اليمن.

وفي مبادرة مهمة يوم 7 مارس 2019 قدمت مجموعة من 36 دولة عضوة للأمم المتحدة بقيادة آيسلندا [بيانًا مشتركًا](#) أثناء الجلسة الأربعين لمجلس حقوق الإنسان تعبر عن القلق الشديد عن وضع حقوق الإنسان في السعودية، تحديدًا فيما يتعلق بحرية التعبير، منددّة بأشد العبارات قتل الصحفي جمال خاشقجي. وفي [بيان مشترك آخر](#) قُدِّمَ يوم 25 سبتمبر من 25 دولة عضوة للأمم المتحدة بقيادة أستراليا عبرت فيه عن قلقها حول ملاحقة وتخويف النشطاء وممارسات الإخفاء القسري والاعتقال التعسفي الشائعة والتقارير الواردة عن تعذيب السجناء والمحاكم غير العادلة بالإضافة إلى الإعدام خارج إطار القضاء، ونادى البيان بإنهاء الإفلات من المحاسبة فيما يتعلق جريمة قتل جمال خاشقجي.

وما يبعث بالأمل هو أنّ مبادرات المجتمع الدولي هذه كان لها أثرٌ ملموس في التصدي لانتهاكات السلطات السعودية على حقوق الإنسان، فقد قدمت السلطات تنازلاتٍ مثل الإفراج المؤقت عن أغلب المدافعات عن حقوق الإنسان، وإن كانت المحاكمة مستمرة، بالإضافة إلى تخفيف بعض الأحكام القضائية.

ولأنه من الواضح لنا أن التخاذل والصمت والتواطؤ لن يؤدي إلا لزيادة الانتهاكات، تنادي القسط المجتمع الدولي بزيادة ضغطه على السلطات السعودية، وحثّها على اتخاذ إجراءاتٍ محددة لتحسين وضع حقوق الإنسان في البلاد،

كتبتي محتوى المراجعة الدورية العالمية للسعودية في مارس 2019 التي تشكّل أداةً فعّالة لمراقبة امتثال السلطات السعودية ومساعدتها في تحسين سجلها في حقوق الإنسان. وقد تعهدت السلطات السعودية وقت تبني المراجعة الدورية الشاملة بالمصادقة على المعاهدتين الدوليتين لحقوق الإنسان وضمان المساواة للمرأة واتخاذ إجراءات وقائية لتجنب الاستخدام العشوائي للقوة في اليمن، وحصر تطبيق عقوبة الإعدام على الجرائم الأكثر خطورة، ومراجعة مواد قانون مكافحة الإرهاب التي تسمح بالاحتجاز بمعزل عن العالم الخارجي. يجب على المجتمع الدولي متابعة هذه الالتزامات وضمان تطبيقها الكامل، فالتطبيق الملموس لهذه الإجراءات هو ما سيحدد في النهاية ما إذا كانت السلطات السعودية صادقةً في رغبتها في الإصلاح أو عازمة على الاستمرار في تجاهل بل وانتهاك حقوق مواطنيها في داخل السعودية وخارجها.

من الواضح لنا أن التخاذل والصمت والتواطؤ لن يؤدي إلا لزيادة الانتهاكات، تنادي القسط المجتمع الدولي بزيادة ضغطه على السلطات السعودية، وحثّها على اتخاذ إجراءاتٍ محددة لتحسين وضع حقوق الإنسان في البلاد.

3. الإطار القانوني

غياب التشريعات الأساسية يخلق فراغاً قانونياً

تقول السلطات السعودية أنها تستند القوانين فيها على الشريعة الإسلامية وفق تفسير مجلس كبار العلماء، وهو السلطة الدينية الأكبر في المملكة، ولا يوجد دستور في البلاد، ولا يشكل النظام الأساسي للحكم بديلاً عن ذلك لعدم تأسيسه للحقوق والحريات الأساسية. لا يوجد قانون جنائي، وتفسير القوانين خاضع لتصرف القضاة التابعين للسلطات، بما معناه أن التعريف القانوني للجرائم وتحديد العقوبات وشدتها خاضع لتصرف القضاة وتفسيرهم للشريعة الإسلامية، مما يتيح لهم حرية تصنيف الأعمال كجرائم دون سند قانوني منصوص عليه.

وغياب القانون الجنائي يجعل عملية تطبيق القانون ضبابية، ويعد تجاوزاً للمادة 11 من [الإعلان العالمي لحقوق الإنسان](#) التي تنص على أنه «لا يُدان أيُّ شخص بجريمة بسبب أيِّ عمل أو امتناع عن عمل لم يكن في حينه يشكّل جُرمًا بمقتضى القانون الوطني». لسد هذا الفراغ القانوني تستخدم السلطات تشريعات استثنائية تسمح بتفسير فضفاض جداً للجرائم.

نظام جرائم الإرهاب وتمويله

في 1 نوفمبر 2017 تم تفعيل [نظام جرائم الإرهاب وتمويله \(نظام مكافحة الإرهاب\)](#) كبديلٍ أسوأ وأكثر قمعية من نظام مكافحة الإرهاب السابق لعام 2014. يعرف القانون الجديد الإرهاب بمصطلحات فضفاضة لا تشترط استخدام العنف لتصنيف الأعمال كأعمال إرهابية، بل وتشمل توصيفات صريحة في استهدافها الأعمال غير العنيفة مثل «الإخلال بالنظام العام» و «زعزعة أمن المجتمع واستقرار الدولة» و «تعريض وحدتها الوطنية للخطر».

يعاقب القانون «كل من وصف -بصورة مباشرة أو غير مباشرة- الملك أو ولي العهد بأي وصف يطعن في الدين أو العدالة» بالسجن ما بين 5 و10 سنوات. ويستخدم هذا لقانون لتجريم الأعمال الدارجة ضمن الحق في حرية الرأي والتعبير وحرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات.

يضاف إلى ذلك فشل قانون مكافحة الإرهاب في تكريس ضمانات المحاكمة العادلة، فالمادتان 19 و20 تمنحان الادعاء العام السلطة لاحتجاز المشتبه به بمعزل عن العالم الخارجي حتى 90 يومًا «إذا اقتضت مصلحة التحقيق ذلك»، ويمنح المحكمة الجزائية المتخصصة صلاحية تمديد مدة التوقيف – بما في ذلك التوقيف بمعزل عن العالم الخارجي – إلى أجل غير مسمى. وهذا الانتهاك الصريح لضمانات المحاكمة العادلة لا يحرم المشتبه به فقط من الزيارات والتواصل مع أسرته بل حتى من الاستشارة القانونية، ويضع الأفراد خارج حماية القانون ويمكن ممارسة التعذيب والمعاملة القاسية، ويزاد على ذلك أن الاحتجاز بمعزل عن العالم الخارجي يعد بحد ذاته شكلاً من أشكال التعذيب. ولذلك، الأفراد المتهمون تحت قانون مكافحة الإرهاب عرضةً للتعذيب.

نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية

لم تكن حرية التعبير متاحة في السعودية قبل نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية لعام 2007، فالمنشورات المطبوعة تعرضت تاريخياً للقمع ومن ثم التقييد بنظام المطبوعات والنشر لعام 2000، لكن النظام الجديد وفر إطاراً قانونياً جديداً لقمع حرية التعبير على الإنترنت، حيث يكثر استخدام مواده الفضفاضة لمحاكمة الأفراد لتعبيرهم السلي عن آرائهم بنشرها على مواقع الإنترنت أو شبكات التواصل الاجتماعي.



تنص المادة 6 من نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية على تجريم «إنتاج ما من شأنه المساس بالنظام العام، أو القيم الدينية، أو الآداب العامة، أو حرمة الحياة الخاصة، أو إعداده، أو إرساله، أو تخزينه عن طريق الشبكة المعلوماتية، أو أحد أجهزة الحاسب الآلي» ومعاقبها بالسجن لمدة لا تزيد على خمس سنوات وبغرامة لا تزيد على ثلاثة ملايين ريال سعودي.

نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية

أقرَّ نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية في شهر ديسمبر 2015 ودخل حيز التنفيذ رسمياً شهر مارس 2016. لم يكن هنالك قبل ذلك أي لوائح نظامية تصرح بتأسيس منظمات المجتمع المدني أو تنظيمها، وذلك رغم سماح السلطات السعودية الفعلي لنشاط الجمعيات الخيرية تحت رقابة السلطات.

لكن هذا النظام لم يفتح هذا المجال بل فرض قيوداً صارمة على تأسيس منظمات المجتمع المدني كاملة الاستقلالية، حيث يُستخدم نظام الجمعيات والمؤسسات مواداً فضفاضة لرفض إصدار التراخيص

لمنظمات المجتمع المدني، مثل التعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية أو مخالفة النظام العام أو التنافي مع الآداب العامة، أو الإخلال بالوحدة الوطنية، وهو بالتالي لا يختلف في تقييده للحريات عن النظامين المذكورين أعلاه، حيث لا يشير نص القانون ولا لائحته التنظيمية إلى الترخيص بإنشاء منظمات حقوق إنسان، خلافاً للمؤسسات التعليمية والخيرية المذكورة نصاً في القانون.

يضاف على ذلك أن القانون يمنع الجمعيات والمؤسسات الأجنبية من تأسيس فروع لها داخل السعودية ويخضع منظمات المجتمع المدني المحلية إلى تدخل الحكومة المفرط في شؤونها الداخلية.

الالتزامات الدولية

لدى السعودية التزامات دولية بعدد من المواثيق الدولية لحقوق الإنسان. على مدى العقود الثلاثة الماضية، انضمت المملكة العربية السعودية إلى [الاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب](#) وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، و[الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري](#)، و[اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة](#)، وكذلك [اتفاقية حقوق الطفل](#) واثنين من بروتوكولاتها الاختيارية.

بذلك تعهدت السلطات السعودية بالالتزام بمعايير هذه الاتفاقيات ودمج موادها وضمائنها القانونية في القانون المحلي. عند مراجعة اللجان المعنية بهذه الاتفاقيات السعودية كجزء من مهمتها في مراقبة تطبيق الدول لها، تكرر انتقادها السلطات السعودية لعدم تطبيق هذه الاتفاقيات وفشلها في تلبية الالتزامات التي تنص عليها الاتفاقيات.

أثر هذه القوانين على المواطنين السعوديين

إلى جانب عدم امتثال السلطات السعودية بالتزاماتها الحقوقية الدولية، يفتقر الإطار القانوني المحلي إلى الأسس التشريعية من جهة، ويصوغ قوانين بقيود شديدة وضبابية من جهة أخرى. لا يقف أثر ذلك عند تمكين ملاحقة ومحكمة النشطاء السلميين بل يخلق مناخ الرقابة الذاتية على عامة المواطنين بسبب غياب اليقين القانوني مما يبعث بالخوف من قمع السلطات للتعبير السلمي عن الآراء بتعريضها كجرائم بأثر رجعي.

4. استمرار قمع المعارضة السلمية والحريات المدنية



علي حمزة العمري
معتقل رأي



حسن فرحان المالكي
معتقل رأي

تواصل القمع في عام 2019 بعد عامٍ تفاقمت فيه الانتهاكات على حقوق الإنسان في السعودية، من القتل الوحشي للصحفي جمال خاشقجي بتخطيطٍ من الدولة وتعذيب ناشطات حقوق الإنسان وحتى مطالبة الادعاء العام بتطبيق حكم الإعدام على معتقلي رأيٍ مثل سلمان العودة وعوض القرني وعلي حمزة العمري وحسن فرحان المالكي، إلى جانب الانتهاكات الإنسانية المرتكبة في حرب اليمن. لكن بدلاً من أن يحاسب ولي العهد السعودي محمد بن سلمان الذي شرع بهذه الحملات القمعية أو أن يندد به لدوره في قتل الصحفي خاشقجي، أعطاه حلفاؤه في الولايات المتحدة والمجتمع الدولي الحرية المطلقة للاستمرار في ذلك والإفلات من المحاسبة، مما شجَّعه على الاستمرار في تجاوزاته وانتهاكات حقوق الإنسان في 2019 بحملات اعتقالات جديدة استهدفت أي صوت ناقد للحكومة وإصلاحاتها.



عوض القرني
معتقل رأي

حملات الاعتقال الجديدة

في 4 و5 أبريل 2019، اعتقلت السلطات السعودية 14 شخصاً منهم المدون والكاتب والروائي بل وحتى أحد أبناء المدافعات عن حقوق الإنسان، صلاح الحيدر ابن عزيزة اليوسف (التي ما تزال تواجه



**فرض الخناق على النشاط
السلمي منهج قائم منذ
زمن في المملكة فقد
شهدت السنوات الأخيرة
اشتداداً لقمع النشاط
والمدافعين عن حقوق
الإنسان مع عزم محمد بن
سلمان على عدم التسامح
مع أي شكل من أشكال
النقد .**

محكمة غير عادلة)، والكاتب والطبيب بدر الإبراهيم،
والكتاب محمد الصادق وثمر المرزوقي وعبدالله الدحيلان
وخديجة الحربي ونايف الهنداس، والروائي مقبل الصقار
والناشط فهد أبا الخيل والناشط والمترجم أيمن الدريس
والمحامي عبد الله الشهري.

كان معتقلو أبريل جزءاً من مجموعة أفراد فرض عليهم منع
سفر البعض منذ فبراير لنفس العام، والبعض الآخر من
أواخر مارس. رغم استمرار ممارسة السلطات بالاحتجاز
لفترات طويلة دون توجيه التهم وبالتالي استحالة التأكد

من دوافع الاعتقال التعسفي، فلكون جميع المستهدفين في هذه الحملة هم من النشطاء أو الكتاب
أو المدونين على شبكات التواصل الاجتماعي المنخرطين في النقاش العام حول الإصلاح، يبدو أن
اعتقالهم مرتبط بدعم مجموعة الناشطات المعتقلات عام 2018 أو ارتباطهم بها، مما يبين مرة أخرى
عدم اكتراث السلطات السعودية أبداً بالحقوق الأساسية في حرية التعبير والرأي.

بالإضافة إلى تلك الحملة، ورد للنقض في سبتمبر 2019 قيام السلطات باعتقال عدد كبير من المقيمين
العرب في السعودية ومعهم عدد من أرباب عملهم أو كفلائهم السعوديين، في اعتقالات تعسفية غير
مشروعة تحركها دوافع سياسية، وقامت الأجهزة الأمنية باعتقال عدد من الحجاج والزوار أيضاً
بدوافع سياسية، والإفراج عن بعضهم لاحقاً. عملت السلطات السعودية على استهداف جنسيات
محددة بالاعتقال والمضايقات والإبعاد التعسفي، فاستهدفت اليمنيين بتهمة الارتباط بحركة أنصار
الله والفلسطينيين والمصريين بتهمة الارتباط بالإخوان المسلمين، والسوريين واللبنانيين بتهمة الارتباط
بالنظام السوري.

وحدثت حملة اعتقالات أخرى كبيرة عام 2019 يوم 16 نوفمبر استهدفت 10 نشطاء وصحفيين من الجنسين. داهمت القوى الأمنية منازل عدد من الكتاب في الرياض، هم بدر الراشد، وسليمان الصيخان الناصر ووعد المحيا ومصعب فؤاد، وصادرت أجهزتهم الإلكترونية قبل احتجاجهم. وفي المدينة، داهمت السلطات منزل الكاتب عبد المجيد البلوي واعتقلته وصادرت أجهزته الإلكترونية؛ وبعد ذلك بيومين، أي 18 نوفمبر 2019، تمت مدهمة منزل الكاتب عبد العزيز الحيص في مدينة حائل واعتُقل الحيص وصودرت أجهزته؛ وفي يوم 20 نوفمبر، داهمت السلطات منزل عبد الرحمن الشهري في مدينة أبها وصادرت ممتلكاته واعتقلته في الرياض؛ وصباح اليوم التالي 21 نوفمبر داهمت منزل الناشط والمدون فؤاد الفرحان في جدة واعتقلته وصادرت أجهزته.

وُورِدَ للقسط أيضًا اعتقالَ آخرين، مثل الصحفيتين والكاتبتان زانة الشهري ومها الرفيدي القحطاني. تشكل هذه الحملة جولةً أخرى من حربٍ أوسع تشهها السلطات على النشطاء والكتاب ودعاة الإصلاح بدأت منذ وصول محمد بن سلمان إلى السلطة. وبسبب الضغط الدولي والتغطية الإعلامية لهذه الاعتقالات الأخيرة، أفرجت السلطات لاحقًا عن بدر الراشد وسليمان الصيخان الناصر وفؤاد الفرحان ووعد المحيا ومصعب فؤاد وعبد العزيز الحيص وعبد الرحمن الشهري وعبد المجيد البلوي، لكن مصير زانة الشهري ما يزال مجهولًا وقت كتابة هذا التقرير ولا تزال مها الرفيدي القحطاني في السجن.

استمرار الأعمال الانتقامية ضد النشطاء

خلقت السلطات السعودية بيئة خطيرة لعمل المدافعين عن حقوق الإنسان. تتبين درجة روتينية واستمرارية الأعمال الانتقامية ضد المدافعين عن حقوق الإنسان لنشاطهم السلمي في ورود اسم



السعودية في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة حول الأعمال الانتقامية أكثر من أي بلد آخر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ومع أن فرض الخناق على النشاط السلمي منهجاً قائماً منذ زمن في المملكة فقد شهدت السنوات الأخيرة اشتداداً لقمع النشاط والمدافعين عن حقوق الإنسان مع عزم محمد بن سلمان على عدم التسامح مع أي شكل من أشكال النقد.



محمد القحطاني

ناشط حقوقي ومعتقل رأي



فوزان الحربي

ناشط حقوقي ومعتقل رأي

في 19 سبتمبر 2019، قدم مساعد الأمين العام للأمم المتحدة أندرو غيلمور **تقريره** عن أعمال التهريب أو الأعمال الانتقامية التي تحدث ضد من يتعاونون مع الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان أمام مجلس حقوق الإنسان. وصف التقرير الأعمال الانتقامية التي قامت بها السلطات ضد المدافعات عن حقوق الإنسان مثل لجين الهذلول التي تعاونت مع اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) في 2018 وسمر بدوي التي أُلقت بياناً أمام مجلس حقوق الإنسان في 2014، وكلاهما تعرضتا للاعتقال والتعذيب وما تزالان رهن الحجز التعسفي لنشأتهن وتعاونهن مع الأمم المتحدة وتحاكمن بهن تترجم

التعاون مع الأمم المتحدة والمدافعين عن حقوق الإنسان مثل رئيس القسط يحيى عسيري، الذي نص التقرير أنه هو الآخر استهدف لتعاونه مع آليات حقوق الإنسان لدى الأمم المتحدة. ذكر التقرير أيضاً استمرار الأعمال الانتقامية ضد غيرهم من المدافعين عن حقوق الإنسان مثل ما تعرض له محمد القحطاني وعيسى النخيفي وفوزان الحربي من المعاملة القاسية في السجن بما في ذلك الحرمان من العلاج الطبي الضروري والوضع في الحجز الانفرادي والحرمان من الزيارات الأسرية.

تلاعب السلطات بمنصة التواصل الاجتماعي تويتر

السعودية هي البلد الأعلى نسبة في استخدام الإنترنت في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بقرابة 90% مستخدم نشط للإنترنت و67% مستخدم نشط لمنصات التواصل الاجتماعي. لفترة وجيزة، رأى المواطنون السعوديون في تويتر مساحة حرة للحوار والتعبير عن رأيهم بشكل لم يكن متاحاً في الفضاء العام الحقيقي. لكن اتضح مع مرور السنوات أن السلطات السعودية لن تتسامح

مع حرية التعبير على منصات التواصل الاجتماعي مثلما لا تتسامح معها في الإعلام القديم، وبالتالي شرعت بملاحقة النشاط تحت قانون مكافحة الجرائم المعلوماتية لنشرهم تغريداتٍ ناقدة، وكانت نتيجة ذلك هي التزام عدد متزايد من السعوديين بالرقابة الذاتية أو اتجاههم للتغريد بحسابات وهمية. وهناك حادثتان في 2019 تبيان محاولة السلطات السعودية استخدام تويتر كسلاح للرقابة والدعاية.

في 6 نوفمبر 2019، وجّه القضاء الأمريكي تهماً لموظفين سابقين لدى تويتر بالتجسس لصالح السعودية عبر استخدام المعلومات الداخلية المتوفرة لدى الشركة حول المعارضين المستخدمين لهذه المنصة، بما مثل أول حالة لتوجيه الادعاء الفدرالي الأمريكي تهماً علنية للسعودية بتوظيف جواسيس في الولايات المتحدة. تضمن نصّ لائحة الاتهام تفاصيلاً حول جهودٍ منسقة من جهة مسؤولين سعوديين بغرض توظيف موظفين في تويتر كجواسيس للنظر في البيانات الخاصة لآلاف الحسابات على الموقع، واستغلّ الموظفان وصولهم للأنظمة الداخلية للشركة للحصول على البريد الإلكتروني وأرقام الهاتف وعناوين بروتوكولات الإنترنت (آي بي) لمستخدمي تويتر، مما كشف عن معلوماتهم الشخصية وأنهى فعلياً سرّية حساباتهم وبالتالي جعلهم عرضة للملاحقة أو ما هو أسوأ من ذلك.

ولاحقاً في ديسمبر 2019، [أعلن](#) تويتر إغلاقه آلاف الحسابات النشطة في السعودية المرتبطة بجهود منسقة تهدف للتلاعب بالمنصة، وذلك كجزء من حملة الشركة ضد الجهود الدعائية للدول على منصتها. قالت شبكة التواصل الاجتماعي إنها حظرت حوالي 88 ألف حساب كانت جزءاً من «عملية معلوماتية» مرتبطة بالدولة السعودية بما يخالف أحكام التلاعب لدى منصة تويتر. أغلب هذه الحسابات كانت باللغة العربية وهدفت إلى «نشر رسائل مؤيدة للسلطات السعودية» مع بعض الحسابات باللغة الإنجليزية التي تتحدث عن «أحداث تهم الناس في الغرب». ربطت تحقيقات تويتر هذه الحسابات ونشاطها بـ «سماءات» وهي شركة سعودية مختصة بالدعاية على شبكات التواصل وتم حظر الشركة نهائياً على المنصة، حيث نص تصريح تويتر بقيام «سماءات» بالعمل مع أفراد ذوي مناصب عالية وأقسام حكومية في السعودية استخدمت أدوات أوتوماتيكية «للتغطية على التلاعب بالمنصة الصادر من هذه الحسابات».



5. انتهاكات ممنهجة تخل بضمان المحاكمات العادلة

لا يوجد في السعودية قضاء مستقل والإجراءات القضائية شهيرة بانتهاكات الممنهجة للضمانات الدولية للمحاكمة العادلة، وذلك يشمل المحاكم الجنائية العادية والمحكمة الجزائية المتخصصة، وهي محكمة أنشئت عام 2008 واختصاصها محاكمة القضايا المتعلقة بالإرهاب. ومن الانتهاكات الأكثر شيوعًا الحرمان من الاستشارة القانونية، الإكراه على الاعتراف والقبول بهذه الاعترافات كأدلة في المحكمة، والحرمان من الحصول على الملفات الجنائية والمتعلقة بالمحاكمة، وعدم توفير الوقت الكافي لتحضير الدفاع، وتكثر الجلسات السرية بل وحتى حرمان المتهمين من الحضور إلى جلسات محاكمتهم. نورد أدناه بعض الأمثلة لاستمرار هذا النسق في 2019.

الإجراءات المعيبة في محاكمة المدافعات عن حقوق الإنسان

بدأت محاكمة المدافعات عن حقوق الإنسان شهر مارس 2019 في الرياض بعد اعتقالهن في مايو ويوليو 2018. ادعت السلطات السعودية بادئًا أنهن تواصلن مع أجهزة استخبارات أجنبية وشرع إعلام الدولة بحملة إعلامية لتشويه سمعة الناشطات وتصويرهن كخونة، لكن في آخر المطاف لم يكن هنالك أي ذكر في لائحة التهم لأي جهاز استخبارات، فكل التهم التي وجهها الادعاء العام تقريبًا تتعلق بمناصرة حقوق المرأة والمطالبة بإنهاء نظام الولاية السعودي الذي يميز ضد المرأة والدفاع عن حقوق الإنسان ومشاركة المعلومات عن ذلك مع الصحافة والدبلوماسيين ومنظمات حقوق لإنسان الدولية.

كان من المخطط أن تعقد الجلسات عند المحكمة الجزائية المتخصصة والمختصة بقضايا الإرهاب، لكن السلطات السعودية أخبرت أهالي المتهمات المساء السابق للجلسة الأولى بنقل الجلسة إلى المحكمة الجزائية العادية بالرياض، وهي حادثة لا تجري في الحالات العادية إلا بإقرار المحكمة الأولية بأن القضية خارج اختصاصها. وهذه الحادثة لا تبين فقط أن السلطات السعودية تستجيب

هتون الفاسي

أكاديمية ومعتقلة رأي



عبير النمكاني

أكاديمية ومعتقلة رأي



ميساء المانع

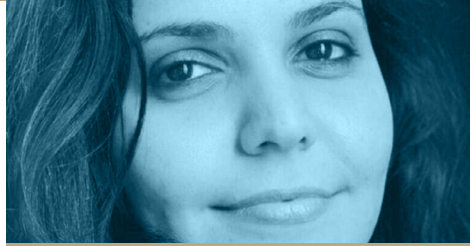
ناشطة في حقوق المرأة ومعتقلة رأي



عزيزة اليوسف

ناشطة في حقوق المرأة ومعتقلة رأي

للضغط الدولي، بل تبين بالإضافة إلى ذلك عدم استقلال القضاء والطبيعة السياسية للتهمة الموجهة للناشطات. يلاحظ أيضًا أن السلطات لم تسمح للدبلوماسيين أو الصحفيين الأجانب بحضور ومراقبة جلسات المحاكمة.



إيمان النفجان

ناشطة في حقوق المرأة ومعتقلة رأي



لجين الهذلول

ناشطة في حقوق المرأة ومعتقلة رأي

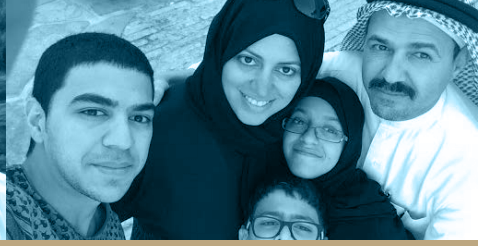
وبسبب الضغط الدولي المتزايد، مثل قرار البرلمان الأوروبي والبيانين المشتركين من مجموعة من الدول في الأمم المتحدة، أفرجت السلطات السعودية مؤقتًا عن هتون الفاسي وأمل الحري وميساء المانع ورقية المحارب وعبير نمكاني وشدن العنزي وعزيزة اليوسف وإيمان النفجان، دون إنهاء المحاكمة. ولا

تزال لجين الهذلول وسمير بدوي ونسيمة السادة ونوف عبد العزيز ومياء الزهراني رهن الاعتقال وقت كتابة هذا التقرير. وتقوم السلطات بتأجيل جلسات المحاكمة مرارًا وتكرارًا دون ذكر الأسباب، ولم يعلن عن تاريخ محدد لجلسات محاكمات قادمة.



سمر بدوي

ناشطة في حقوق المرأة ومعتقلة رأي



نسيسة السادة

ناشطة في حقوق المرأة ومعتقلة رأي



نوف عبدالعزيز

صحفية ومعتقلة رأي

المحاكمة في جريمة قتل جمال خاشقجي، السرية، وإفلات كبار المسؤولين

بالمثل، اتصفت محاكمة الإحد عشر فردًا المتهمين في قضية جريمة قتل الصحفي جمال خاشقجي بالسرية، وكل ما نعرفه عنها هو أن المحاكمة بدأت 3 يناير 2019 في المحكمة الجزائية في الرياض، وأن الادعاء وصف جريمة

قتل خاشقجي بـ «العملية المارقة»، وطالب بإعدام خمسة من المتهمين الأحد عشر. لكن هوية المعتقلين ودورهم وارتباطهم بالحكومة وتفاصيل التهم الموجهة إليهم لم تكن واضحة منذ البداية.

طوال فترة محاكمة، فشلت السلطات في تأمين معايير الشفافية وبدى أنها تحاول حماية كبار المسؤولين المتورطين في جريمة القتل من التحقيق والمحاكمة. انتقدت المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بعمليات الإعدام خارج نطاق القضاء والإعدام بإجراءات موجزة وتعسفًا أنيس كالامار، [انتقدت](#) جلسات المحاكمة المغلقة للمتهمين بقتل جمال خاشقجي لعدم امتثالها للمعايير الدولية وافتقارها الشفافية بل وحتى الحياد، وأضافت بالقول إن «حكومة السعودية ستكون مخطئة إذا اعتقدت أن تلك الإجراءات، بشكلها الحالي، سترضي المجتمع الدولي سواء فيما يتعلق بعدالة الإجراءات وفق المعايير الدولية أو بصلاحيه استنتاجاتها».

لا تزال لجين الهذلول وسمر بدوي ونسيسة السادة ونوف عبد العزيز ومياء الزهراني رهن الاعتقال وقت كتابة هذا التقرير. وتقوم السلطات بتأجيل جلسات المحاكمة مرارًا وتكرارًا دون ذكر الأسباب، ولم يعلن عن تاريخ محدد لجلسات محاكمات قادمة.

في 23 ديسمبر 2019، حكمت المحكمة الجزائية بالرياض على فهد شبيب البلوي وتركي مصرف الشهري ووليد عبد الله الشهري وماهر عبد العزيز مطرب وصالح محمد الطريقي بالإعدام، وحكمت على ثلاثة آخرين بالسجن بجرime قتل خاشقجي، وفي المقابل، حكمت المحكمة ببراءة نائب رئيس الاستخبارات السابق أحمد العسيري والقنصل العام في القنصلية السعودية في إسطنبول محمد العتيبي ومستشار ولي العهد سعود القحطاني من أي ذنب أو مسؤولية في القتل، بينما ولي العهد نفسه لم يدرج اسمه ضمن لائحة المتهمين أساسًا.

عملت المحكمة إذن على حماية الأشخاص المعتقد أنهم خططوا للجريمة، وبرزت ولي العهد ومجموعته الخاصة من أي تورط في الجريمة، بما يخالف استنتاجات وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية ووكالات الاستخبارات الغربية الأخرى بأن اغتيال خاشقجي أتى بأمر مباشر من الأمير محمد بن سلمان. ترفض القسط الأحكام الصادرة في هذه القضية رفضًا قاطعًا، فالمحاكمة لم تكن عادلة أو مستقلة، والمحكمة لم تحاكم المتهمين الحقيقيين، بل وإعدام من نفذوا العملية دون محاكمة من أمروا بها وأداروها يعني قتل الشهود الرئيسيين في الجريمة.

التأجيل المتكرر لجلسة النطق بالحكم على سلمان العودة

في 4 سبتمبر 2018 ابتدأت محاكمة رجل الدين البارز الدكتور سلمان العودة أمام المحكمة الجزائية المتخصصة بالرياض، حيث اعتقل العودة في 9 سبتمبر 2017 لمناذاته بحل النزاع بين حكّام السعودية وقطر. في الجلسة الأولى للمحاكمة، اطلعنا على لائحة التهم وأغلبها متعلقة بتعبيره السلمي عن آرائه العامة وآرائه الدينية، بالإضافة إلى اتهامه بالارتباط بقطر. في الجلسة نفسها كشف الادعاء العام المفاجأة الأفظع وهي المطالبة بإنزال عقوبة الإعدام بحق سلمان العودة.

وبعد أكثر من سنة من بداية المحاكمة، لم تنطق المحكمة الجزائية المتخصصة بالحكم بعد، وكلما أخبرت المحكمة أسرته بموعد الجلسة القادمة إما تؤجلها لأسباب مجهولة أو تُعقد دون حضور العودة في المحكمة. أغلب هذه الجلسات عقدت دون السماح لعموم الناس أو الصحافة أو الدبلوماسيين الأجانب بالحضور ومراقبة مجرياتها. ومنذ أكتوبر 2019، ظلت المحكمة تخبر أسرته بموعد جلسة النطق بالحكم ومن ثم تؤجلها، حتى نصف ديسمبر حين أخبرتهم بتوجيهها لعقد سلسلة جديدة من الجلسات العادية للنظر في كتابات أخرى للدكتور العودة كأدلة على معارضته للسلطات السعودية. عقدت آخر جلسة في العام 2019 في 31 ديسمبر 2019 ولم تخبر أسرته بموعد الجلسة التالية حتى الآن.

6. تعذيب المعتقلين وتعريضهم لشتى ضروب المعاملة القاسية

التعذيب الممنهج في بيئة يسودها الإفلات من العقوبة

يشكل التعذيب ممارسةً ممنهجة في السعودية كوسيلةٍ لانتزاع الاعترافات أثناء التحقيق وكشكلٍ من أشكال العقاب في ظل الاحتجاز. رغم ورود شهادات من المعتقلين إلى المحاكم بالتعذيب الذي تعرضوا له، ينذر إجراء التحقيقات في هذه الادعاءات، بل والمحاكم تقبل بالشهادات المنتزعة بالإكراه كدليل ضد المتهمين. تتضمن أساليب المعاملة القاسية الضرب والجلد والصعق بالكهرباء والحرمان من النوم (التسهير) والحبس المطول بمعزل عن العالم الخارجي أو في الانفرادي والتهديد بالاعتصاب أو التهديد بقتل أهل المعتقل.

على الرغم من كون السعودية عضوةً في اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة منذ عام 1997، فالقوانين السعودية لا تمتثل للمعايير الدولية ولا توفر ضماناتٍ قانونية كافية لحماية الأفراد من التعذيب. لا يتضمن القانون أي نص يضمن التحريم المطلق وغير المقيدٍ للتعذيب، وتعريفه للتعذيب لا يمثل لمعايير الاتفاقية. يخلق غياب الضمانات القانونية هذا إلى جانب انتشار الحرمان من الاستشارة القانونية والعناية الصحية واعتماد الحبس بمعزل عن العالم الخارجي بيئة ملائمة لانتشار ممارسة التعذيب.

في **تقرير** نشره مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان في سياق مكافحة الإرهاب عام 2017 بعد زيارته للسعودية، صرح: «إن عدم توفير المملكة العربية السعودية الحد الأدنى من الضمانات الإجرائية أثناء الاحتجاز والاستجواب، وممارستها القضائية المتمثلة في قبول الاعترافات المنتزعة بالإكراه كأدلة، يشير بقوة إلى أنها ممارسة تم إقرارها بشكل رسمي». وأشار بالإضافة إلى ذلك إلى وجود ثلاثة آلاف ادعاء مسجل متعلق بالتعذيب ما بين 2009 و2015، وأنه لم ترده حالة واحدة حوكم فيها المسؤول المتهم. يبين ذلك سيادة ثقافة الإفلات من العقوبة عند المسؤولين الحكوميين المتورطين بأعمال التعذيب وغيرها من ضروب المعاملة القاسية.

حالات التعذيب المسجلة مؤخراً

في نوفمبر 2018، وردت تقارير تفيد بتعرض المدافعات عن حقوق الإنسان للتعذيب الوحشي في مختلف السجون (منها سجن المباحث بالدمام، سجن ذهبان بجدة، وسجن الحائر السياسي في الرياض) وفي مواقع عرفت بمسميات مثل «الفندق» أو «بيت الضيافة» جرت فيها التحقيقات. تعرضت الناشطات للضرب والجلد والصعق بالكهرباء، مما سبب للبعض صعوبة في المشي أو الوقوف بشكل سليم، ويظهر على أخريات الرجفة أو آثار تعذيب، وتلقى البعض تهديداً بالقتل أو الاعتداء الجنسي. في وقت كتابة هذا التقرير، ما تزال السلطات تواصل تعريضها المدافعات عن حقوق الإنسان نسيم السادة ولجين الهذلول إلى فترات مطولة من الحبس الانفرادي التعسفي، وذلك لا يزيد فقط من خطر التعذيب والمعاملة القاسية، بل هو بحد ذاته أحد أشكالهما. ما يبعث بالقلق في تعذيب الناشطات هو أن ممارسة تعذيب النساء تعتبر ممارسة لم تكن شائعة جداً في السعودية.

في أواخر أكتوبر 2019، ورد للقسط تعرض عايذة الغامدي وعادل الغامدي للتعذيب على يد السلطات السعودية، وعايذة هي والدة المعارض السياسي السعودي المقيم في لندن عبد الله الغامدي وعادل شقيقه. اعتقلت عايذة الغامدي بالقوة المفرطة في أحد شوارع جدة يوم 28 مارس 2019 مع ابنتها الأصغر عادل على خلفية تعاملات مالية بينها وبين ابنها الأكبر عبد الله المقيم في لندن. تعرضت عايذة الغامدي لانتهاكات عديدة لحقوقها بما في ذلك الاعتقال دون أمر قضائي والحرمان من الرعاية الصحية الضرورية والحبس الانفرادي والحرمان من الحصول على محاكمة عادلة وعلنية أمام قضاء مستقل، وتعرضت لمختلف أشكال التعذيب بما في ذلك الضرب الشديد أمام ابنها عادل، الذي ضرب هو الآخر، والجلد بالعقال، ويحمل جسمها آثار حروق أعقاب السجائر.

وورد للقسط معلومات حول تعرض عدد من الناشطات للتعذيب في عام 2019، وأغلبهم كانوا نشطين في تويتر وإن كانوا أقل شهرة. ما يزال هؤلاء رهن الاعتقال في مختلف السجون والمحتجزات غير الرسمية، بما في ذلك الأماكن التي تعرضت فيها الناشطات للتعذيب في 2018.

الإضراب عن الطعام احتجاجاً على المعاملة القاسية والمضايقات

يتعرض معتقلو الرأي في السعودية للعديد من المضايقات والتهديدات داخل السجن، بما يشمل النقل المتكرر والحبس بمعزل عن العالم الخارجي لفترات طويلة وتكرر مصادرة الكتب والأدوية – مثل ما تعرض له الناشط عبد الله الحامد ومحمد فهد القحطاني وفوزان الحربي وعبد العزيز

الشبيلي وعيسى النخيفي ووليد أبو الخير من بين آخرين. نقل بعضهم إلى ما يسمى «مبنى الحراسة المشددة» وتعرض بعضهم للضرب من قبل ما يسمى «قوات حفظ النظام». واحتجاجًا على ذلك، يتكرر دخول بعض معتقلي الرأي في إضراب عن الطعام للمطالبة بتحسين ظروف احتجازهم.

في مايو 2019، دخل المدافع عن حقوق الإنسان والعضو في الجمعية الحقوق السياسية والمدنية في السعودية (حسم) عبدالعزيز الشبيلي في إضراب عن الطعام احتجاجًا على كثرة المضايقات في الاحتجاز، مثل نقله إلى عنبر ذو مرافق نظافة سيئة ونظام تهوية معطل، وحرمانه من التشميس لمدة شهرين، وغيرها من القيود المفروضة على تواصله مع أسرته، ونقله مرةً أخرى من سجن عنيزة إلى وحدة الحراسة المشددة في سجن بريدة، من بين مضايقات أخرى. معاملة الشبيلي جزء من منهج عام للمضايقات يتعرض له غالبية سجناء الرأي في السجون السعودية.



عبدالله الحامد
ناشط حقوقي ومعتقل رأي



عبدالعزیز الشبيلي
ناشط حقوقي ومعتقل رأي



وليد أبو الخير
ناشط حقوقي ومعتقل رأي

في 26 نوفمبر 2019، نُقل وليد أبو الخير إلى وحدة الحراسة المشددة في سجن ذهبان حيث احتجز هناك في الانفرادي وتعرض لمختلف ضروب المعاملة القاسية، بما في ذلك معاقبته تحت أشعة الشمس لفترة مطولة ومصادرة كتبه ومداوماته المتكررة أثناء منامه فجأة في الليل. في 29 نوفمبر دخل أبو الخير في إضرابا عن الطعام احتجاجًا على سوء المعاملة هذا، وبعد أسبوعين من ذلك أعادته السلطات إلى زنزانه السابقة. ولكن في 11 ديسمبر اقترحت السلطات زنزانه أبو الخير وزنزانه المدون رائف بدوي ونقلتهم إلى وحدة الحراسة المشددة مكبلي الأيدي والأرجل. دفع ذلك الاثنين للدخول في إضراب عن الطعام، وأنهى رائف إضرابه بعد 14 يومًا. نُقل وليد أبو الخير إلى المستشفى يوم 9 يناير 2020 بعد تدهور حالته الصحية، وهو ما يزال مضرّبًا عن الطعام وقت كتابة هذا التقرير.

في 22 ديسمبر 2019، تلقت القسط رسالة مكتوبة من سجين الرأي خالد سليمان العمير المعتقل منذ يوليو 2018. سرّب العمير هذه الرسالة التي وصلت القسط وعبر فيها عن احتجاجه على سجنه دون تهمة أو محاكمة. أشارت الرسالة إلى رفضه الإقرار بقانون محاكمة الإرهاب ووصفه بالقانون المصمم لإسكات كل صاحب رأي مخالف للسلطة، وشدد على حاجة البلاد إلى دستور. ووجه العمير طلبًا ملغًا لمجلس حقوق الإنسان للأمم المتحدة بإرسال وفد إلى البلاد، ودعا كل معتقلي الرأي للانضمام إليه في الإضراب عن الطعام بصفتها الوسيلة الوحيدة للحصول على حقوقهم وحريتهم. اعتقل العمير سابقًا لثمان سنوات على خلفية انتقاده العلني لانتهاكات حقوق الإنسان، وبعد الإفراج عنه عام 2017، قدم شكوى حول تعرضه للتعذيب أثناء احتجازه، لكن السلطات بدلا من التحقيق في هذه الادعاءات عاودت اعتقاله. وما يزال العمير مضربًا عن الطعام وقت كتابة هذا التقرير.



رائف بدوي
ناشط حقوقي ومعتقل رأي



خالد العمير
ناشط حقوقي ومعتقل رأي

أعلمه إضرابي عن الطعام ابتداءً من يوم الأربعاء ١٤/٤/٢٠١٩
٢٠١٩/١٢/٢٢ م خيم بالمطعم سراجي بعدة قيد أو شرط م حيث كاد
إقتضائي هذه القاضية بمرور توجيه تهمة أو إلقاء إلى المحكمة
ويبدو محزون لمن أي سر غيرت التي كلفها النظام .

كل أليس رفض الإقرار بالانتماء كخافه الإرهان والقوانين الأرض الخاطئة
لأنها صممت لإسكات كل صاحب رأي خالف لأركان السلطة ، وهذا يقاربه
مع ما نصت عليه جميع الأنظمة الدولية والمبادئ الإعلانية والدولية التي
وهي السلطة والكرت بها .

وحيث أني لست إرهابياً ، وأرما تمت به من تشديد التعذيب الجرد عن الرأي
م كانه بلاديا إلى كتابة دستور جديد لي حقوقي الجميع كجاءا وكلموس
فإنني أرفض صامتة بوجهي تلك القوانين ، وأرفض كل ما يتبع عنها ولين
للمنظمة مع عالم وأحكام ، وسأستمر إلى إظهار حتى أتم الخلاص سراجي .

والتي أريدكم ذلك جاني الخلق متعلقة مشروب بكن عقوبة الإنسان الأهم
وذلك على ، حيث سيم وأرهامتي تدن من إدارة السجن متعلقة مشروب
هذه عقوبة الإنسان الخلق مشروب الحياة العامة ولم يقدّموا حتى اليوم ،

والتي يهدد البنيان أدونج معتقل الرأي من الخلق أريدكم عقوبة في
الإضراب عن الطعام ورفض تلك الأنظمة الفائرة وما يتبع لها وسيتنا
لأنه هذا الوضع هو سيجلتنا الوحيدة للضرورة ليعزل عن عقوبتنا الخلق

خالد العمير
جنا ٢/٣ زنلثة ٧
سجيرة الحابر السياسي

أعلمه إضرابي عن الطعام ابتداءً من يوم الأربعاء ١٤/٤/٢٠١٩
٢٠١٩/١٢/٢٢ م خيم بالمطعم سراجي بعدة قيد أو شرط م حيث كاد
إقتضائي هذه القاضية بمرور توجيه تهمة أو إلقاء إلى المحكمة
ويبدو محزون لمن أي سر غيرت التي كلفها النظام .

كل أليس رفض الإقرار بالانتماء كخافه الإرهان والقوانين الأرض الخاطئة
لأنها صممت لإسكات كل صاحب رأي خالف لأركان السلطة ، وهذا يقاربه
مع ما نصت عليه جميع الأنظمة الدولية والمبادئ الإعلانية والدولية التي
وهي السلطة والكرت بها .

وحيث أني لست إرهابياً ، وأرما تمت به من تشديد التعذيب الجرد عن الرأي
م كانه بلاديا إلى كتابة دستور جديد لي حقوقي الجميع كجاءا وكلموس
فإنني أرفض صامتة بوجهي تلك القوانين ، وأرفض كل ما يتبع عنها ولين
للمنظمة مع عالم وأحكام ، وسأستمر إلى إظهار حتى أتم الخلاص سراجي .

والتي أريدكم ذلك جاني الخلق متعلقة مشروب بكن عقوبة الإنسان الأهم
وذلك على ، حيث سيم وأرهامتي تدن من إدارة السجن متعلقة مشروب
هذه عقوبة الإنسان الخلق مشروب الحياة العامة ولم يقدّموا حتى اليوم ،

والتي يهدد البنيان أدونج معتقل الرأي من الخلق أريدكم عقوبة في
الإضراب عن الطعام ورفض تلك الأنظمة الفائرة وما يتبع لها وسيتنا
لأنه هذا الوضع هو سيجلتنا الوحيدة للضرورة ليعزل عن عقوبتنا الخلق

خالد العمير
جنا ٢/٣ زنلثة ٧
سجيرة الحابر السياسي

7. زيادة استخدام عقوبة الإعدام

تعد السعودية من أكثر الدول استخدامًا لعقوبة الإعدام في العالم، وعلى الرغم من تعهد محمد بن سلمان عام 2018 بالتقليل من استخدامها، فقد شهد العام التالي أكبر عدد من حالات الإعدام في تاريخ السعودية القريب. تشير الأرقام التي رصدتها القسط مما نشرته وكالة الأنباء السعودية (واس) الرسمية إلى تنفيذ عقوبة الإعدام بحق 185 فردًا هذا العام، 94 منهم مواطنون سعوديون والنصف الآخر غير سعوديين، غالبًا من باكستان واليمن وسوريا. الأغلبية أعدموا لجرائم غير عنيفة متعلقة ببيع المخدرات، يتبعها جريمة القتل والجرائم تقول السلطات أنها متعلقة بالإرهاب بينما التهم تحوي تهمة وفق أعمال سلمية.

وعلى الرغم من تعهد محمد بن سلمان عام 2018 بالتقليل من استخدامها، فقد شهد العام التالي أكبر عدد من حالات الإعدام في تاريخ السعودية القريب. تشير الأرقام التي رصدتها القسط مما نشرته وكالة الأنباء السعودية (واس) الرسمية إلى تنفيذ عقوبة الإعدام بحق 185 فردًا هذا العام، 94 منهم مواطنون سعوديون والنصف الآخر غير سعوديين.

بينما المواثيق الدولية لحقوق الإنسان بما في ذلك الميثاق العربي لحقوق الإنسان الذي صدقت عليه السعودية في 2009 تحدّد من استخدام عقوبة الإعدام بوضوح بـ «الجرائم الأكثر خطورة»، ما تزال السلطات السعودية تطبق حكومة الإعدام لتهمة غير عنيفة لا تتوافق مع هذا المعيار، بما في ذلك الجرائم المتعلقة بالمخدرات والشعوذة والردة، ويأتي تطبيق هذه الأحكام بعد الإجراءات القضائية المعيبة سالفه الذكر.

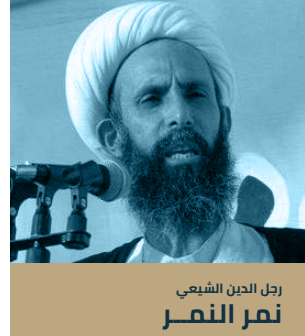
ونظرًا لغياب القانون الجزائي، تستند أحكام الإعدام على اجتهاد القضاة، التي وإن كانت تستخدم حدودًا دينية معينة على جرائم معينة، إلا أن الكثير من الجرائم عقابها يدخل ضمن نطاق التعزير، مما يخضعها لتصرف القاضي دون الرجوع إلى نص قانوني أو ديني يعرّف أماكن تطبيق الحكم، وبالتالي تكثر حالات الإعدام كعقوبة تعزيرية.

الكثير من الجرائم عقابها يدخل ضمن نطاق التعذيب، مما يخفضها لتصرف القاضي دون الرجوع إلى نص قانوني أو ديني يعرّف أماكن تطبيق الحكم، وبالتالي تكثُر حالات الإعدام كعقوبة تعزيرية.

في 23 أبريل 2019، أعلنت السلطات السعودية إعدام 37 فرد في مناطق مختلفة، أغلبهم رجال شيعة أدينوا في محاكمات غير عادلة بتهم بعضها تتعلق بالتظاهر وأخرى بالتخريب والإرهاب. وفي رسالةٍ إلى السلطات السعودية شهر يوليو 2019 عبر خمسة مراقبون للأمم المتحدة عن قلقهم مما ورد عن تعرض هؤلاء الأفراد للتعذيب والمعاملة القاسية بما يتضمن الحبس الانفرادي المطول والاعترافات المنتزعة بالتعذيب، والحرمان من العناية الصحية أثناء الاحتجاز واحتجازهم لفترة طويلة دون محاكمة والحرمان من الحصول على تمثيل قانوني قبل وأثناء المحاكمة والحرمان من معرفة التهم الموجهة إليهم.

عددٌ ممن أقيمت بحقهم عقوبة الإعدام في أبريل كانوا قاصرين وقت التهم الموجهة إليهم، وهم سلمان آل قريش ومجتبي السوكيت وعبد الكريم الحواج. في ظل القانون الدولي والميثاق العالمي لحقوق الطفل الذي صدقت عليه السعودية في 1966، يُحرّم تحريمًا مطلقًا تطبيق عقوبة الإعدام ضد الأفراد الأصغر من 18 عامًا وقت ارتكاب الجريمة. ومن بين من أعدمتهم السلطات السعودية منير آل آدم وهو شابٌ يعاني من إعاقة سمعية وكان موضوع رسالتين من الأمم المتحدة في 2016 و2017 [وقرار](#) من لجنة الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في 2018. إعدام هؤلاء يبين تجاهل السلطات السعودية الفاضح لالتزاماتها العالمية بحقوق الإنسان بل والتوصيات الصريحة من أجهزة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة.

هذا الإعدام الذي جرى في 23 أبريل 2019 كان الأكبر منذ يناير 2016 عندما أعدمَت السعودية 47 رجلًا في يوم واحد، منهم رجل الدين الشيعي نمر النمر ومعه عدد من القاصرين والأفراد ذوي الإعاقة. ويضاف إلى قسوة هذه الأحكام ممارسة عدم إعلام أسر الضحايا بموعد تطبيق الحكم ليتمكنوا من توديع ذويهم، وفي حالاتٍ عديدة لا تُسلّم الأسر جثامين ذويهم لإجراء مراسيم العزاء والدفن التي تحفظ كرامتهم.



رجل الدين الشيعي
نمر النمر

8. الحرب في اليمن

ستدخل حرب اليمن عامها السادس في 2020. وفق «مشروع بيانات أحداث ومواقع الصراعات المسلحة» الذي يجمع الوفيات المؤكدة في الحرب، تجاوز العدد الكلي للوفيات 100,000 قتيل في 2019، بما في ذلك 12,000 ألف قتيل مدني في هجمات مباشرة وما يقدر بأكثر من 85,000 قتيل نتيجة المجاعة المستمرة، بل وقد يكون عدد الضحايا أكثر من ذلك، فالإحصائيات تبين أن العام الماضي كان أكثر أعوام الصراع دمويةً بعد عام 2018.

دخلت السعودية اليمن منذ مارس 2015 بدعوى مساندة الحكومة اليمنية الشرعية بعملية عسكرية دولية ضد قوات حركة أنصار الله التي سيطرت على العاصمة صنعاء في 2014، والصراع الناتج عن ذلك تسبب بعدد ضخم من الضحايا المدنيين بالإضافة إلى دمار واسع للبنية التحتية المدنية بما في ذلك المستشفيات والمدارس، وأما الحصار الذي فرضه التحالف بقيادة السعودية إلى جانب منع وصول المساعدات الإنسانية بواسطة قوات أنصار الله فقد تسبب بأكبر كارثة إنسانية في العالم.

في 3 سبتمبر 2019، نشر أحدث تقارير فريق الخبراء البارزين الدوليين والإقليميين بشأن اليمن الذي أسسه مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة لإجراء معاينة شاملة لوضع حقوق الإنسان في البلاد وذلك بعد تحقيق في الانتهاكات التي حصلت منذ سبتمبر 2014. يحمل [التقرير](#) الاستنتاجات المفصلة لهذا الفريق، وهي تشير إلى أن كل أطراف الصراع مسؤولة عن عدد من انتهاكات لحقوق الإنسان وانتهاكات للقانون الإنساني الدولي بما قد يكون بمثابة جرائم حرب.

في السنوات الأخيرة جُمعت المساعدات الدولية لإيقاف تدهور الأزمة الإنسانية في اليمن، وقد ساهمت فيها السعودية مساهمةً كبيرة ومتناقضة، فبسبب الحصار المستمر الذي تساهم فيه السعودية تعمّس إيصالها إلى المحتاجين. هذه المساعدات على كل حال لا تعالج إلا أعراض الصراع، فمن المستحيل تحقيق تحسين مستدام للوضع الإنساني ما دامت الحرب مستمرة دون حل سياسي.



المساعدات على كل حال لا تعالج إلا أعراض الصراع، فمن المستحيل تحقيق تحسين مستدام للوضع الإنساني ما دامت الحرب مستمرة دون حلٍ سياسي.

وبينما تشكل السعودية والإمارات الدولتين الأكثر تدخلًا عسكريًا مباشرًا في الصراع، بهدف تأمين نفوذهما الجيوسياسية، فتدخلهما جارٍ بمساعدة وتسليح الحكومات الغربية. وفي هذا الصدد أشار تقرير الأمم المتحدة إلى اتفاقية تجارة الأسلحة لعام 2014 التي تحرّم نقل الأسلحة التقليدية إن كانت الدولة المصدّرة تعلم أنها ستُستخدم في ممارسة الأعمال الوحشية على الجماعات السكانية، بما في ذلك جرائم الحرب. استنتج التقرير أن الدول التي تصدر الأسلحة إلى أعضاء التحالف بقيادة السعودية، سواءً كانت منضمة للاتفاقية أم لا، قد تتحمل جزءًا من مسؤولية أفعاله بحكم انتهاكها للالتزامات الدولية، وقد يكون توفير الأسلحة أو الدعم اللوجستي في بعض الحالات بمثابة المساعدة والمعاونة بديرية في أعمال تنتهك القانون الدولي، مما يحمل هذه الدول المصدّرة درجة من المسؤولية في هذه الأعمال.

9. انتهاكات حقوق الإنسان المستمرة

الحق في حرية التجمع وتكوين الجمعيات

المظاهرات ممنوعة في السعودية والسلطات تقيّد حرية التجمع، بل وتنزل على من قاد أو شارك في المظاهرات عقوبات قاسية بما فيها الإعدام، وهناك مئات المعتقلين في السعودية لنشاطاتٍ داخلية ضمن حرية التجمع، وأدانت السلطات العديد من النشاطات بتهمة المشاركة في المظاهرات والاحتجاجات السلمية، وحكمت عليهم بالإعدام أو انتزعت منهم بالتعذيب اعترافات بالقيام بأمر لم يفعلوها. وبينما تندد المظاهرات والمسيرات الكبيرة في المملكة بسبب بيئتها القمعية، ما تزال بعض المظاهرات الصغيرة تقام في مختلف أرجاء البلاد، خصوصاً مدينة القطيف في المنطقة الشرقية.

تفرض السلطات السعودية قيوداً شديدة على حرية تكوين الجمعيات، ولا يوجد قانون في السعودية يضمن الحق في تشكيل النقابات العمالية أو تنظيم الإضرابات، ومن ينخرط في نشاطات كهذه هو عرضة للعقاب بما في ذلك السجن أو الإبعاد في حال العمال غير المواطنين، رغم وجود مواد تصرح بإنشاء «لجان عمالية» للقيام بالتفاوض الجماعي. بينما أقرّت السلطات بنظام للجمعيات والمؤسسات الأهلية عام 2015 لأول مرة في تاريخها، فحتى هذا القانون لا يسمح بتأسيس المنظمات الحقوقية وبعض مواده صممت بوضوح لتقييد استقلال مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني الممكن تأسيسها.

وفي قضايا عديدة حاكمت السلطات النشاط لممارستهم الحق الأساسي في حرية تكوين الجمعيات، منها قضية إصلاحية جدة التي تعود إلى عام 2007 حين اعتقلت السلطات 16 ناشطاً واتهمتهم بـ «محاولة تأسيس مجموعة معارضة لنظام الحكم»، وحكمت عليهم عام 2010 بعقوبات تصل إلى 30 سنة في السجن، وقضية جمعية الحقوق السياسية والمدنية في السعودية (حسم)، حيث حكمت السلطات على أعضائها الأحد عشر بأحكام مجموعها عشرات السنين بتهمة تتضمن «المشاركة في

تأسيس جمعية غير مرخصة»، ولم يُفْرَج إلا على اثنين منهم حتى الآن. واعتقل نشطاء آخرون على خلفيات مماثلة مثل الناشط وليد أبو الخير لتأسيسه مرصد حقوق الإنسان في السعودية ومحمد العتيبي لتأسيسه الاتحاد لحقوق الإنسان، وقد حرمت الدكتورة عزيزة اليوسف من إنشاء ملجأ للناجيات من العنف المنزلي قبل اعتقالها وتعريضها للتعذيب والتحرش الجنسي. وكل هذه ليست إلا أمثلة قليلة على عزم السلطات سحق أي محاولة من المجتمع المدني للتنظيم أو تكوين الجمعيات.

نظام السجون في السعودية

تتصف أغلب السجون السعودية بالازدحام والحرمان الطبي والإداري والفساد وتفشي الجريمة والمخدرات. لا تسمح السلطات بزيارات تفتيشية للسجون السعودية من قبل جهات مستقلة، ورفضت طلبات عديدة بذلك قدمتها منظمات حقوقية. وتجاهلت السلطات السعودية طلباً أرسلته مجموعة من النواب البريطانيين في 2 يناير 2019 لزيارة الناشطات الثمان المحتجزات في السعودية بعد ورود معلومات تفيد بتعرضهن للتعذيب والمعاملة القاسية. ولم يأتي سماح السلطات لبعض الصحفيين أو الخبراء الدوليين بزيارة السجون السعودية إلا في إطار محاولتها تجميل الواقع المر لأوضاع السجون عبر إجراء جولات في مرافق مختارة أجري عليها تحسينات شكلية.

وهنالك نوعان من السجون في السعودية: السجون السياسية لرئاسة المباحث العامة والتابعة لأمن الدولة، والسجون الجنائية العامة للإدارة العامة للسجون والتابعة لوزارة الداخلية. يحتجز في سجون رئاسة المباحث العامة المشتبه بهم في القضايا المصنفة بقضايا «الإرهاب» أو القضايا المرتبطة بأمن الأسرة الحاكمة والسلطات، بالإضافة إلى قضايا تشكيل الأحزاب والجماعات والمنظمات والخلايا السياسية وما إلى ذلك. أما الإدارة العامة للسجون التابعة لوزارة الخارجية فهي تدير نوعين من المرافق: السجون العامة والإصلاحات. تحتجز السجون العامة النزلاء المحكوم عليهم في قضايا القانون العام أو الجناح المدنية مع المشتبه بهم في مختلف القضايا الجنائية والمدنية، حيث يعيش السجناء في بيئة قاسية قبل وأثناء المحاكمة. بعد الإدانة والحكم بالسجن، يُنقل النزلاء إلى الإصلاحات، وفيها يصنّف السجناء ويفرزون وفق تهمهم، من استخدام المخدرات وحتى القتل. تشتهر الإصلاحات بطروفيها القاسية كالازدحام وسوء التغذية وسوء العناية الصحية ورداءة النظافة العامة وقسوة المعاملة وتفشي المخدرات.

إلى جانب ذلك تدير وزارة الشؤون الاجتماعية بيوت الرعاية للأطفال واليافعين المدانين، وهي فعلياً مرافق احتجاز، وهنالك بيوت رعاية للذكور وبيوت رعاية منفصلة للإناث. تختلف معاملة البنات والشابات تحت عمر 30 من بيت رعاية إلى آخر، لكنها تتصف جميعاً بغياب الالتزام النظامي وغياب

الرقابة، بينما في المرافق الخاصة بالذكر الحاكم الوحيد هو الفوضى. وتتصف بيوت الرعاية للإثنين بانتشار استخدام العقوبات القاسية.

ولا يقتصر الأمر على عدم امتثال مرافق الاحتجاز السعودية بقواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء فحسب، فقد ورد للقسط عدة قضايا حيث تعرض السجناء للتعذيب والإهمال الطبي مما أدى إلى تدهور الحالة الصحية أو الموت. في 13 نوفمبر 2019، توفي رجل الدين فهد القاضي في سجن الملز نتيجة الإهمال الطبي، وتوفي الناشط حسين الريح، ذو 38 عامًا من العوامية، في سجن المباحث بالدمام في اليوم نفسه، وما تزال ظروف موت الريح غير معلومة.

الإخفاء القسري

اعتادت السلطات السعودية ممارسة الإخفاء القسري على نحو واسع وممنهج لإسكات النشطاء والصحفيين وأي صوتٍ ناقد، وذلك جزء من منهج أوسع يبدأ بالاعتقال التعسفي، يتبعه فترة تطول أو تقصر من الإخفاء القسري وبعدها يظهر المعتقل عند محاكمته، مما يعني أن أغلب المعتقلين في السعودية يمرون بفترات إخفاء قسري، طولها وقصرها يعتمد على إصرار الأسرة والأقرباء على معرفة مكان ومصير الضحية، ومدى شهرة الضحية لدى الإعلام أو المنظمات غير الحكومية وأجهزة الأمم المتحدة. يظل المعتقلون رهن الإخفاء القسري لفترات أطول إن لم يسأل عنهم أحد.



مروان المريسي
صحفي ومعتقل رأي



عبدالرحمن السدحان
ناشط إنساني ومعتقل رأي

في حالاتٍ معينة يستمر الإخفاء القسري لفترات طويلة جدًا مما يبعث بالقلق حول سلامة ومصير الضحية، ومن الأمثلة على ذلك الصحفي مروان المريسي الذي اعتقلته السلطات في يونيو 2018 ولم يتمكن من التواصل مع أهله إلا في مايو 2019 بعد ما يقارب السنة من الإخفاء القسري. وبالمثل، اعتقل رجال مباحث يرتدون ملابس مدنية عبدالرحمن السدحان في مارس 2018 من مقر عمله بالهلال الأحمر السعودي بالرياض. لم

تكشف السلطات حتى الآن عن مكان احتجاز السدحان، ومصيره ما يزال مجهولاً.

هذه مجرد أمثلة قليلة من عدد من حالات الإخفاء القسري في السعودية.

وضع العمال المقيمين

يشكل المقيمون حوالي ثلث سكان البلاد، قرابة 12 مليون من 34 مليون نسمة، و75% منهم قادمون من الهند وباكستان وبنغلادش ومصر والفلبين، ويواجهون مشاكل عديدة بسبب عدد من التنظيمات وقوانين العمل المعقدة والضوابط التنظيمية للقطاع الخاص، تقع كلها تحت مظلة نظام الكفالة الذي يضع العامل الأجنبي تحت كفالة مواطن سعودي هو غالباً رب عمله، مما يجعله عرضة للاستغلال لما يملكه الكفيل من صلاحية تغيير طبيعة التوظيف أو نقل كفالة الموظف دون الرجوع إليه، وله أيضاً حرية التصرف بتسريح وإبعاد الموظف المقيم من البلاد دون سابق إنذار، وفي المقابل لا يمكن للعامل مغادرة البلاد دون تأشيرة خروج، وقد يضطر العامل الهارب من سوء المعاملة وظروف العمل القاسية للعمل في السوق السوداء ويصبح عرضة لاستغلال أشد.

وما يزيد الوضع سوءاً هو غياب أي منظمات مستقلة لحماية العمال المقيمين، وغياب المساندة الملائمة من سفاراتهم، بالإضافة إلى صعوبة التقاضي إلى السلطات. وقد يكن عاملات المنازل هن الأسوأ وضعاً بين العمال، حيث يسهل لرب العمل عدم تسليم الرواتب ومصادرة الجوازات والإجبار على العمل خارج الوصف الوظيفي، بما في ذلك الاستغلال الجنسي، وهناك عدة حالات تعمل الخادمة في عدة منازل وتأجر الخادمة للعمل بالساعة، وفي هذه الحالة أيضاً يختلف وضع العاملة وفق جنسيتها ومقدار الحماية التي توفرها لها سفارة بلادها.

الأشخاص عديمو الجنسية

تحتوي السعودية عدداً كبيراً من الأشخاص عديمي الجنسية، أو «البدون». ورغم غياب الإحصائيات الرسمية، فعدد البدون يقدر بحوالي 70,000 و 250,000 نسمة، أغلبهم إما أبناء وأحفاد قبائل بدوية لم تسجل للحصول على الجنسية أثناء تكوين الدولة السعودية في الثلاثينات، أو من يسمون بـ «مواليد المملكة»، وهم أبناء من قدموا إلى السعودية للحج والعمرة وبقوا فيها دون أوراق ثبوتية.

ومهما كان سبب انعدام الجنسية، فالبدون يعانون في كل جوانب حياتهم في بلدٍ هو وطنهم الفعلي ولا يعرفون غيره، ولا توجد تنظيمات محددة أو واضحة لحصولهم على التعليم، فبعضهم يدخلون في المدارس الأساسية بصعوبة كبيرة، والبعض الآخر لا يتمكنون من الدخول، وأما الجامعات ومؤسسات التعليم العالي فلا يسمح لهم بالدخول إليها غالباً. والأمر لا يختلف في الرعاية الصحية، فهناك حالات

رفضت فيها المستشفيات توفير الرعاية الصحية حتى في الحالات الطارئة لعدم حمل بطاقة الهوية السعودية أو الجواز. وكقاعدة عامة، لا يسمح للبدون العمل أو الحصول على دخل بطريقة مشروعة ولا توفر السلطات لهم المعونة المالية، فهم ممنوعون من العمل في القطاع الحكومي ولا يسمح لهم بتسجيل منشآت تجارية أو عقارات، وبالتالي لا سبيل لهم للعيش سوى بالأعمال اليدوية في الاقتصاد غير الرسمي أو بمساعدة الجمعيات الخيرية أو بالطرق الغير نظامية.

والحياة الأسرية لا تستثنى من مضار عدم حمل وثائق الثبوتية، فزيجاتهم لا ستجل رسمياً حتى لو تزوجوا شخصاً لديه أو لديها جنسية، ويصعب عليهم الحصول على شهادات ولادة لأبنائهم. وهذا الحرمان من الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية يضع البدون في ظروف قاسية تجبر بعضهم على حياة فقر مدقع أو الانخراط في الجريمة، ومع تنامي أعدادهم وانعدام الحلول الجديدة أو السريعة فمن الأرجح أن هذه الأوضاع لن تزداد إلا سوءاً.

لم تصدق السعودية لا على الاتفاقية المتعلقة بوضع الأشخاص عديمي الجنسية أو اتفاقية تخفيض حالات انعدام الجنسية، ونظام الجنسية العربية السعودية تشوبه المشاكل، فالمادة 9 مثلاً تلزم طالب الجنسية توفير الوثائق المتعلقة «بالجنسية التي ينسلخ منها»، وهي وثائق لا تتوفر لدى كثير من البدون، والمادة 10 تمنح وزير الداخلية السلطة المطلقة على قضايا التجنيس، حيث تنص على امتلاك «وزير الداخلية في جميع الأحوال وبدون إبداء الأسباب الحق في رفض الموافقة على منح الجنسية العربية السعودية للأجنبي الذي تتوفر فيه الشروط المنصوص عليها». بالتالي يظل البدون عالقين مدى الحياة دون أي شكل من أشكال الحماية القانونية.



10. الإصلاحات الشكلية والحملة الدعائية

في 2019 أطلق ولي العهد محمد بن سلمان حملة دعائية عالمية ضخمة محاولاً إصلاح صورة السعودية إعلامياً ودبلوماسياً بعد تدهورها نتيجة جريمة قتل الصحفي جمال خاشقجي في القنصلية السعودية بإسطنبول يوم 2 أكتوبر 2018، وذلك بهدف تقديم السعودية كبديل يسعى للإصلاح وللحد من تصعيد الضغوط الدولية السياسية، وللاستمرار في جذب الاستثمارات الأجنبية وتحويل المملكة إلى وجهةٍ للسياحة الترفيهية بما يتوافق مع أهداف الرؤية 2030.

في يناير 2019 وقع صندوق الاستثمارات العامة السعودي الذي يرأسه ويديره محمد بن سلمان ويحمل أكثر من 300 مليار دولار من الأصول، عقداً قيمته 120,000 دولار للشهر مع شركة العلاقات العامة «كراف كميونيكيشنز» (KRAV Communications) في نيو يورك وفق وثائق قدّمت لوزارة العدل الأمريكية، بغرض تحسين سمعة وصورة صندوق الاستثمارات العامة وفصل صورته عن صورة القيادة السياسية للمملكة وبناء وتحسين علاقات الثقة مع أصحاب المصالح الدولية مثل كبار رجال الأعمال والإعلام، وهذا العقد ليس إلا واحداً من صفقات عديدة عقدتها السلطات السعودية مع شركات العلاقات العامة العالمية، وإن كانت بعضها قطعت العلاقات مع المؤسسات السعودية بعد جريمة قتل خاشقجي، إلا أن البعض الآخر ما زال يقبل بالمبالغ السخية لنشر صورة إيجابية عن المملكة.

إصلاحات شكلية لنظام ولاية الرجل

في صيف 2019، أعلنت السلطات السعودية نيتها تقديم تنازلات وإلغاء بعض القيود على النساء من نظام الولاية الذي يعامل النساء كقاصرات قانونياً، ويضع سلطة اتخاذ القرارات الحياتية في يد أفراد الأسرة الرجال. سمح المرسوم الملكي م/134 الذي أصدره الملك سلمان يوم 30 يوليو 2030 للنساء للمرة الأولى في تاريخ المملكة بالتقديم للحصول على جواز سفر دون الحاجة لتصريح من ولي الأمر

الرجل، وذلك من بين إصلاحات أخرى تشمل منح المرأة الحق في تسجيل الوثائق الأسرية والحصول عليها ومنحها الأحقية في الحضانة القانونية على أطفالها.

بينما هذه الإجراءات وغيرها من الإجراءات التي خففت من الفصل الجنسي الصارم في الفضاء العام مثل السماح للمرأة بقيادة السيارة، تشكل خطواتٍ في الطريق الصحيح، فليس من الواضح كيف سيتم تطبيق هذه الإجراءات عملياً وما هو عدد المنتفعات منها. وخلافاً للانطباع الذي تقدمه الصحافة السعودية أو ما قد ينتشر على مواقع التواصل الاجتماعي، ما يزال نظام الولاية قائماً وما زال ضرره مستمراً على كل جوانب حياة المرأة ويقيد كامل حرياتها.

ما زالت السلطات السعودية تفرض نظام الولاية هذا الذي لا يستند لا إلى الشريعة الإسلامية ولا إلى عادات وتقاليد المجتمع في السعودية وذلك للتحكم بالنساء، فلا يتاح للمرأة اتخاذ القرار الحر في التعليم أو الوظيفة أو الصحة أو الزواج، ويضاف إلى ذلك أن المرأة السعودية محرومة من تمرير الجنسية العربية السعودية إلى أبنائها، وفي غياب قوانين تحمي من العنف المنزلي تظل العديد من النساء عالقات في زيجاتٍ ترغن بالخروج منها. ورغم اختلاف الممارسات من مدينة لأخرى ومؤسسة أو أسرة لأخرى، فأى امرأة تعيش تحت وليٍّ أمر معيّن ستعاني وستجد السلطات تساند المعاملة القاسية أو العنيفة التي تتعرض لها.

لم يكن من باب المصادفة أن السلطات السعودية شعرت بالحاجة لمنح النساء حقوقاً أكثر في الوقت الذي اشتد فيه النقد دولي لوضع النساء في السعودية. في 2019، هربت العديد من النساء السعوديات من البلاد وأعلنَ طلبهن اللجوء خوفاً من أسرهن والسلطات السعودية.

ومن جهة أخرى، فمن طالبت وعملت على الحق بالقيادة وبإلغاء نظام ولاية الرجل ما تزال إما في السجن (في حالة لجين الهذلول وسمر بدوي ونسيمة السادة ونوف عبد العزيز) أو تواجه تهمةً جنائية رغم الإفراج المؤقت (عزيزة اليوسف وإيمان النفجان وأمل الحري وهتون الفاسي وشدن العنزي وميا الزهراني وعير نمكاني وميساء المانع) وتعرضت أغلب هؤلاء الناشطات للتعذيب، وفي بعض الحالات للاعتداء الجنسي على خلفية هذا النشاط السلمي.

إخفاء القمع بالفعاليات الرياضية والترفيهية والسياحة

الاستثمارات الضخمة في فعاليات الرياضة والترفيه هي أيضاً جزء من جهود السلطات الدعائية لتشيت النظر عن سجلها الحقوقي الرديء. أصبحت للرياضة أولوية في 2016 كجزءٍ من مشروع التنمية الاقتصادية لرؤية 2030 لمحمد بن سلمان، وأعلنت الهيئة العامة للرياضة استثماراً قدره

650 مليون دولار لتطوير وتدريب النوادي المحلية والرياضيين السعوديين ولجذب الفعاليات الرياضية العالمية، ودخل دبلوماسيون سعوديون في محادثاتٍ مع رابطة كرة السلة الوطنية الأمريكية ودوري النخبة الأمريكي لكرة القدم والدوري العالمي للسباحة وسباق فورمولا ون سعيًا لإقامة هذه الفعاليات في المملكة.

أقامت المملكة أولى فعالياتِها الرياضية الكبرى في 2019، بفعالتين مصارعة وسباق السيارات الكهربية فورمولا إي ومباراة ملاكمة دولية للوزن الثقيل. والعديد من هذه الفعاليات ليست فردية بل هي جزء من صفقات تجارية تمتد عدة سنوات مع الهيئة العامة للرياضة. وفي 2020، سيعقد رالي دكار وكأس السوبر الإيطالي والإسباني، وبطولة السيدات الأوروبية للجولف وافتتاح الكأس السعودي، وسباق للخيول بجوائز تصل لعشرين مليون دولار أمريكي من بين فعاليات أخرى.

إلى جانب محاولة السلطات تجميل صورة السعودية عبر الفعاليات الرياضية، استثمرت السلطات في الترفيه عبر جذب المغنيين والموسيقيين العالميين مثل ماريا كاري وديفد غيتا لإقامة حفلات في السعودية، وجذب ممثلين مثل جون كلود فان دام وبروس لي لحضور فعالية «منتدى صناعة الترفيه 19»

These women's right activists should not be imprisoned for their activism.

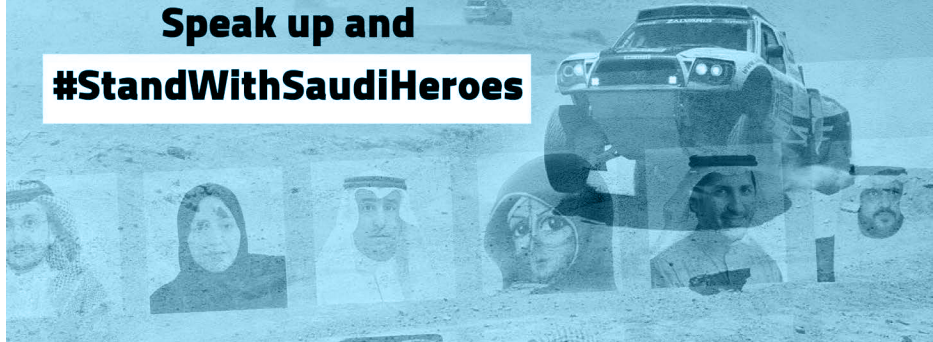
Will #DakarInSaudi participants take a stand and speak out?

#StandWithSaudiHeroes



**The Dakar Rally is coming to Saudi Arabia.
Don't let it "SportsWash" human rights abuses.**

**Speak up and
#StandWithSaudiHeroes**



الترفيهية، وواجه العديد من النجوم ردة فعل غاضبة لحضورهم هذه الفعاليات بتهمة التواطؤ مع حكومة قمعية، وألغى بعض المغنّين فعالياتهم مثل نيكي مناج التي صرحت أنها ستلغي حفلتها للتعبير عن تضامنها مع حقوق النساء وحقوق المثليين وحرية التعبير.

وأطلقت السعودية أول حملة إعلامية للسياحة في تاريخها مستخدمةً صورًا للمواقع الأثرية والطبيعية محاولةً جذب السياح الغربيين للمملكة. وتغييرًا للقوانين التاريخية التي حدت من إصدار التأشيرات السياحية بالسياحة الدينية، أعلنت السعودية عام 2019 نظام تأشيرات إلكترونية للسياحة الترفيهية، ووجهت دعوات للمؤثرين على شبكات التواصل الاجتماعي للقيام بجولات سياحية مدفوعة التكاليف بإشراف من السلطات، شملت فعاليات الغوص والتجول في الصحراء وأسكنهم في الفنادق الفاخرة حتى يصبحون وكلاء تسويق عالمي ويساعدون السعودية في تحسين صورتها.

هل تعود الأمور لما كانت عليه دون تغيير؟

في 2018، بعد القتل الوحشي لجمال خاشقجي، انسحب العديد من مدراء الأعمال والشركات الدولية من قمة الاستثمار السنوية الأولى «دافوس الصحراء»، فقد خاف العديد من التنديد الدولي والضرر الذي ستلحقه المشاركة على سمعتهم، بينما تساءل آخرون عما إذا كان التعامل مع السلطات السعودية بغياب حكم القانون والرقابة الدولية قرارًا حكيمًا. لكن في 2019، عاد العديد من المنسحبين في 2018 إلى القمة الجديدة وهو مؤشرٌ خطيرٌ على عودة الأمور لما كانت عليه. تطبيع العلاقات التجارية مع المملكة لا يعني فقط إفلات السلطات السعودية بجريمة القتل، بل التغاضي عن الكم الكبير من الانتهاكات الأخرى لحقوق الإنسان، بما في ذلك الإخفاء القسري والاحتجاز لتعسفي والتعذيب والإعدام خارج إطار القضاء والتورط في جرائم حرب في اليمن.

رغم سيل الأموال التي تضخها السلطات في حملات الدعاية الإعلامية سعيًا لأهداف الرؤية 2030، مثل التنمية والتنوع الاقتصادي وتقديم إصلاحات سطحية لتحسين صورتها، يجب ألا ننسى أن السعي الحقيقي للإصلاح في البلاد يتطلب البعد الأخلاقي للتنمية الإنسانية والالتزام بالحقوق والحريات الأساسية.

11. حملة القسط للجوائز العالمية

في 2018 أطلقت القسط حملة تنادي المنظمات غير الحكومية الصديقة والحكومات وداعي حقوق الإنسان في كل أرجاء العالم للاحتفال بالأبطال الحقوقيين في السعودية عبر ترشيحهم للجوائز وذكر أسمائهم في المحافل لدولية، وهذه الحملة حققت عددًا من النجاحات وعدد الجوائز التي منحت للنشطاء السعوديين أثناء 2018، وهو نجاح استمر في 2019، ونتمنى تواصله.



أحد أولى نجاحات الحملة كانت في تلقي الناشط الحقوقي السعودي وليد أبو الخير الذي سبق تلقيه جائزة حقوق الإنسان من الجمعية القانونية لكندا العليا في 2017 وجائزة لودوفيك تراوري لحقوق الإنسان عام 2012 وجائزة أولوف بالمه السويدية عام 2012 وجائزة الكاتب الشجاع الدولي من منظمة القلم الإنجليزية عام 2018، وقد حصل أبو الخير مع المدافعين عن

حقوق الإنسان عبد الله الحامد ومحمد فهد القحطاني على جائزة رايت لايفليهود المعروفة بجائزة نوبل البديلة «لجهودهم الشجاعة والحلمة، تقودها مبادئ حقوق الإنسان العالمية، لإصلاح النظام السياسي الشمولي في السعودية».

في يناير 2019، قامت مؤسسة حقوق إنسان عالمية «صندوق إنتي رايعي» بتدشين جائزة جمال خاشقجي لشجاعة الصحافة، للصحفيين الذين لن يقبلوا التحييد أو تكميم الأفواه، وتأكيدًا على أهمية مواجهتهم العدوان وتشريف الصحفي الشجاع الذي يجازف

Jamal Khashoggi Award
for Courageous Journalism



ويخاطر للكشف عن تعسّف أصحاب السلطة والنفوذ، وفضح حالات الفساد وينشر الحقائق الصعبة ليشهدها الرأي العام أو يناقش المواضيع المنوعة أو يعمل في بيئات معادية للصحفيين.

في 3 أبريل 2019 مُنحت جائزة حرية الصحافة الأولى من العفو الدولية فرع الولايات المتحدة لصحفي واشنطن بوست جمال خاشقجي وذلك إقرارًا للشجاعة والإخلاص في مواجهة أصحاب السلطة بالصحافة.

وفي 17 أبريل 2019 ضمّت قائمة المئة الأكثر تأثيرًا لمجلة تايم الناشطة لجين الهذلول لسعيها الطويل والشجاع في المطالبة بحق المرأة في القيادة وإلغاء نظام الولاية.

في 12 مايو 2019، مُنحت الناشطات الحقوقيات لجين الهذلول وإيمان النفجان ونوف عبد العزيز [جائزة القلم/نابري لحرية الكتابة عام 2019](#). وقالت رئيس منظمة



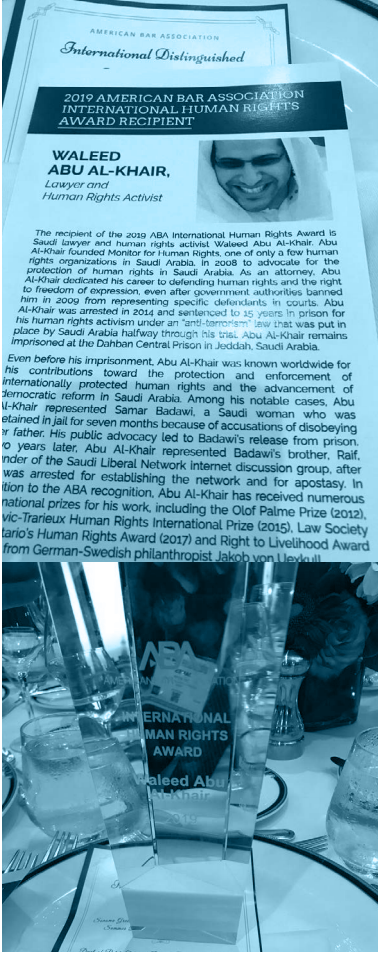
القلم الأمريكي سوزان نوسيل: «يشرفنا تكريم العاملات على التغيير بالكلمات والأفعال الشجاعة، ونقوم بذلك أيضًا لإرسال رسالة إلى المملكة العربية السعودية بأن الضغط الدولي لن يتوقف حتى تحترم الحق في المعارضة وتلتزم بالمعايير الدولية لحرية التعبير».

في 1 يونيو 2019، مُنح جمال خاشقجي جائزة القلم الذهبي السنوية لحرية الصحافة من الرابطة العالمية للصحف وناشري الأخبار، وذلك إقرارًا بالتزامه الطويل لمواجهة أصحاب القوة بممارسة حقه في حرية التعبير عبر العمل الصحفي البديع والشجاع.



الصحفية السعودية صفاء الأحمد تلقي كلمة بعد تلقيها جائزة القلم الذهبي السنوية لحرية الصحافة من الرابطة العالمية للصحف وناشري الأخبار نيابة عن جمال خاشقجي

في 8 أغسطس 2019، تلقى وليد أبو الخير جائزة حقوق الإنسان من نقابة المحامين الأمريكية لأجل «نهوضه بحقوق الإنسان ومناصرة العدالة في المملكة العربية السعودية».



وفي 12 سبتمبر 2019، حصلت إيمان النفجان على جائزة الشجاعة لعام 2019 من مراسلون بلا حدود لنشاطها الشجاع لأجل حقوق المرأة في السعودية. تمنح جائزة الشجاعة هذه للصحفيين أو وسائل الإعلام أو المنظمات غير الحكومية التي تظهر شجاعة في الممارسة والدفاع أو مناصرة الصحافة.

في 24 أكتوبر 2019، منح جمال خاشقجي جائزة أوكسي للشجاعة من قبل مؤسسة واشنطن أوكسي داي، التي تمنح سنويًا لفردًا قام بنشاط شجاع وساهم في الترويج للحرية والديموقراطية أو الدفاع عنهما.



وفي اليوم نفسه منح خاشقجي جائزة نادي فرونت لاين للتكريم التذكاري لروحه الصادقة وشجاعته واستقلالته. تمنح هذه الجائزة سنويًا للصحفيين إقرارًا بأهمية أعمالهم وإنجازاتهم.



12. الخلاصة والتوصيات

لم يشهد عام 2019 التحسينات والإصلاحات الحقيقية التي أملنا بها. واستمرت السلطات في قمعها للمجتمع المدني لكنّ مكانة وسمعة السلطات السعودية دوليًا تهاوت نتيجة حادثتي جريمة قتل جمال خاشقجي وتعذيب الناشطات الحقوقيات، فقد جذبتا انتباهًا دوليًا غير مسبوق واستنكارًا لوضع حقوق الإنسان في السعودية، مثل: محاولات مجلس الشيوخ الأمريكي وقرار البرلمان الأوروبي والبيانات المشتركة في الأمم المتحدة وإيقاف بيع الأسلحة من دول عديدة، وهذه ليست إلا بعض من التطورات الدولية الإيجابية التي زادت الضغط على السلطات السعودية، مما أدى لبعض التنازلات مثل الإفراج المؤقت عن أغلب الناشطات الحقوقيات والإفراج السريع عن معتقلين آخرين وتراجع الادعاء العام عن طلب حكم الإعدام على بعض السجناء مثل إسراء الغمغام ومرتجى قريريص.



إسراء الغمغام
صورة لها وهي طفلة

مرتجى قريريص

بين هذا التقدم اليسير بوضوح أن الضغط الدولي له أثرٌ بالفعل ويمكن أن يؤدي للتغيير الإيجابي في وضع حقوق الإنسان على الأرض، وبالتالي فالضغط على السلطات السعودية مهم جدًا خصوصًا لغياب الفضاء المدني داخل البلاد، والحفاظ عليه وزيادته ضروريّتان لتحسين الأوضاع في الداخل. نحن في

القسط نؤمن أن الضغط المشترك من المجتمع المدني الدولي ومجتمع الدول ومجتمع الأعمال سيؤدي إلى تغيير حقيقي في المستقبل وسيؤدي لوضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكها السلطات السعودية داخل وخارج البلاد. ولهذا الهدف، نقدم التوصيات التالية.

التوصيات للمجتمع الدولي:

- العمل على ضمان فتح تحقيق حيادي وشامل ومستقل وفعال في جريمة قتل جمال خاشقجي يسمّى فيه كل المتورطون بمن فيهم رؤساء سلسلة القيادة ومحاسبهم في محاكمة عادلة وشفافة.
- الوقف فوري لبيع كل الأسلحة وتصدير تكنولوجيا الرقابة إلى لسعودية.
- احتساب وضع حقوق الإنسان في السعودية عند التعامل مع السلطات وتقييم آثار هذا التعامل على حقوق الإنسان.
- تقديم وتأييد قرارات الأمم المتحدة لتأسيس آلية رقابية على وضع حقوق الإنسان في السعودية.
- مساءلة ومعارضة عضوية السعودية مستقبلاً في مجلس حقوق الإنسان للأمم المتحدة إن لم تطبق السلطات إصلاحات حقيقية.
- حث السلطات السعودية على تطبيق التوصيات أدناه.

التوصيات للسلطات السعودية:

- ضمان التكريس القانوني والفعلي الكامل للحق في حرية التعبير والتجمع وتشكيل الجمعيات والإفراج الفوري وغير المشروط عن كل معتقلي الرأي بمن فيهم المدافعات عن حقوق الإنسان المعتقلات لممارسة حرياتهن الأساسية.
- الانضمام إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.
- إصلاح النظام القانوني في البلاد ابتداءً بصياغة دستور ونظام جزائي ومراجعة قانون محاربة جرائم الإرهاب وتمويله وقانون الجرائم المعلوماتية وقانون النشر والمطبوعات وقانون الجمعيات والمؤسسات وضمان امتثال هذه القوانين الكامل للمعايير الدولية.
- وضع حد لممارسة الاعتقال التعسفي ومنح كل الأفراد المحرومين من حريتهم كل الضمانات القانونية الأساسية وحقوق المحاكمة العادلة.
- إلغاء المحكمة الجزائية المتخصصة والتوقف عن ممارسة الأعمال الانتقامية ضد المعارضين السلميين بذريعة محاربة الإرهاب.
- وضع الحد لممارسة التعذيب والمعاملة القاسية بما في ذلك الحجز المطول بمعزل عن العالم الخارجي والحجز الانفرادي، والتحقيق في كل مزاعم التعذيب بتحقيقات سريعة فعالة وشفافة ومحاسبة كل المتورطين وتوفير الإنصاف الفعال للضحايا بما يتوافق مع المعايير الدولية.
- الإلغاء المباشر لنظام الولاية وإنهاء القوانين والممارسات التي تميز ضد المرأة.
- الحد تطبيق حكم الإعدام بهدف العمل نحو إلغاؤه؛ وفي تلك الأثناء تعديل كل التشريعات القائمة للحد من تطبيق عقوبة الإعدام بالجرائم الأكثر خطورة وتحرير إعدام القاصرين.
- وضع حد لكل انتهاكات القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان في اليمن وضمان حصول المستفيدين السريع ودون معيقات على المساعدات الإنسانية والبضائع الضرورية.

- وضع حد لممارسة الإخفاء القسري والمصادقة على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.
- تحسين الإدارة والإشراف على منشآت السجون وضمان تطبيق قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء في كل مواقع الاحتجاز.
- إلغاء نظام الكفالة والمصادقة على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم وكذلك اتفاقية منظمة العمل الدولية 189 عن عاملات المنازل.
- العمل على تجنيس كافة الأفراد عديمي الجنسية والمصادقة اتفاقية عام 1954 المتعلقة بوضع الأشخاص عديمي الجنسية، وكذلك اتفاقية عام 1961 بشأن تخفيض حالات انعدام الجنسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

13. التسلسل الزمني للأحداث المتعلقة بحقوق الإنسان في السعودية 2019

2 يناير

طلب من نواب بريطانيين لزيارة الناشطات المعتقلات في [السعودية](#) بعد ورود معلومات تفيد بتعرضهن للمعاملة القاسية والتعذيب.
3 يناير: عقد أول جلسة للمحاكمة في جريمة قتل جمال خاشقجي.

8 يناير

محاولة المواطنة السعودية رهدف القنول ذات الثمانية عشر عامًا الهرب إلى أستراليا عبر مطار بانكوك حيث اعتقلها الأمن هناك. بعد تدخل دولي، تمكنت القنول من الحصول على اللجوء في كندا.

13 يناير

بداية محاكمة الناشطة إسرائ الغمغام مع خمسة آخرين لدى المحكمة الجزائية المتخصصة، طالب الادعاء بإنزال عقوبة الإعدام على إسرائ.

14 يناير

زيارة وزير الخارجية الأمريكية مايك بومبيو للسعودية كجزء من جولته في الشرق الأوسط.

9 يناير

نقل رقية المحارب وعزيزة اليوسف وإيمان النفجان إلى سجن الحائر السياسي بعد شهر في الحجز الانفرادي.



زهير كتيبي
صحفي ومعتقل رأي

15 يناير

الإفراج عن الفنان الكوميدي عبد العزيز الحازمي بعد ثلاثة أشهر من انتهاء محكوميته. حكم على الحازمي بالسجن شهر يونيو 2018 بتهمة التغريد تضامناً مع المعتقلين السياسيين في السعودية.



أحمد العماري

20 يناير

وفاة أحمد العماري نتيجة تدهور حالته الصحية بعد قضاء خمسة أشهر في سجن ذهبان، ويحتمل تعرضه للتعذيب أثناء احتجازه.

24 يناير

إعلان مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي أنيس كالامار أنها ستجري تحقيقاً في موت الصحفي جمال خاشقجي.

31 يناير

تأكيد السلطات السعودية في بيان صحفي أنها لن تسعى لتطبيق حكم الإعدام بحق إسماء الغمغام.

5 فبراير: ترشيح أحد أعضاء البرلمان الكندي ناشطة حقوق الإنسان السعودية لجين الهدلول لجائزة نوبل للسلام لعام 2019.

7 فبراير

إعلان المفوضية السامية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة استنتاجاتها الأولية لتقرير كالامار، وأفادت بأن «خاشقجي كان ضحية قتل وحشي متعمد، خطط له وارتكبه مسؤولون في المملكة العربية السعودية.»

كشف الاستخبارات الأمريكية أن محمد بن سلمان أخبر أحد مساعدين في 2017 أنه سيستخدم «الرصاصة» مع جمال خاشقجي.

14 فبراير

تمرير البرلمان الأوروبي قراراً يدين تعذيب واعتقال ناشطات حقوق الإنسان السعوديات.

22 فبراير

تعرض الصحفي الأردني عبد الرحمن فرحانة للاعتقال والإخفاء القسري.

23 فبراير

تعيين السعودية أول سفيرة لها الأميرة ريمة بنت بندر آل سعود كمبعوث للولايات المتحدة.

27 فبراير

تعهد وزير الدولة للشؤون الخارجية عادل الجبير في جنيف بـ «التعاون مع آليات حقوق الإنسان للأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس حقوق الإنسان».

فبراير

ورود معلومات تفيد بتعرض الطبيب السعودي الأمريكي وليد فتيحي للتعذيب في فندق الرترز كارلتون وفي سجن الحائر وذهبان، وكان فتيحي معتقلاً منذ نوفمبر 2017 دون تهمة أو محاكمة.

4 مارس

الصحفيين والمدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان.

25 مارس

في بريطانيا، خمسة أحزاب معارضة تنادي الحكومة البريطانية بإيقاف بيع الأسلحة للسعودية يوم الذكرى الرابعة لحرب اليمن.

27 مارس

عقد الجلسة الثانية لمحاكمة ناشطات حقوق الإنسان أدلى فيها بالدفاع عن أنفسهن وأخبرن القاضي والمحكمة بما تعرضن له من تعذيب أثناء الحجز.

28 مارس

الإفراج المؤقت عن عزيزة اليوسف وإيمان النفجان ورقية المحارب مع استمرار المحاكمة.

تصریح أنيس كالامار أن المحاكمة السرية للمتهمين بقتل جمال خاشقجي لا تمتثل مع المعايير الدولية للمحاكمة العادلة.



أنس المزروع

اعتقال دكتور القانون أنس المزروع لانتقاده سجل السعودية في حقوق الإنسان.

بعد تصريح شركة غوغل بأنها ستراجع عرض تطبيق «أبشر» على متجرها الإلكتروني، وهو تطبيق تابع لوزارة الداخلية السعودية يسمح للرجال تتبع حركة الإناث تحت ولايتهم، أعلنت الشركة أنه لا يخالف الشروط والأحكام.

5 مارس

تشارك القسط في استضافة فعالية في الدورة الأربعين لمجلس حقوق الإنسان بعنوان «السعودية: وقت المحاسبة» وكان من المتحدثين المقرران الخاصان للأمم المتحدة فيونولا ني أولان و ميشيل فورست.

7 مارس

تقديم بيان مشترك من 36 دولة عضوة في الأمم المتحدة بقيادة آيسلندا وبمشاركة جميع دول الاتحاد الأوروبي، ينادي السعودية بتحسين سجل حقوق الإنسان.

13 مارس

عقد الجلسة الأولى لمحاكمة ناشطات حقوق الإنسان وإعلامهن بقائمة التهم، أغلبها تتعلق بنشاطهن الحقوقي السلمي.

17 مارس

تقرير من صحيفة النيويورك تايمز الأمريكية يفيد بأن محمد بن سلمان وافق على حملة سرية تستهدف المعارضين في الخارج بالتجسس والاختطاف والاحتجاز والتعذيب، وذلك قبل سنة من جريمة قتل خاشقجي.

19 مارس

رسالة مشتركة من أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي تنادي الملك سلمان بالإفراج عن

تأثيرًا لعام 2019، إذ تضم الناشطة الحقوقية السعودية لجين الهذلول.

تأجيل الجلسة الرابعة لمحاكمة الناشطات لأسباب مجهولة.

18 أبريل

نشر مؤشر مراسلون بلا حدود لحرية الصحافة العالمية لعام 2019، حيث احتلت السعودية مرتبة 172 من 180 بلد نظرًا لجريمة قتل جمال خاشقجي وانعدام المحاسبة والعدد المتزايد للصحفيين والمواطنين الصحفيين في المعتقل.

23 أبريل

إعدام سبعة وثلاثين مواطنًا سعوديًّا أغلهم شيعية من المنطقة الشرقية على خلفية زعم السلطات ارتكابهم جرائم مرتبطة بالإرهاب.

29 أبريل

مطالبة الادعاء العام بإنزال عقوبة الإعدام بحق الباحث الشرعي حسن فرحان المالكي.

2 مايو

في الجلسة الخامسة لمحاكمة الناشطات، الإفراج المؤقت عن هتون الفاسي وأمل لحري وعبير نمكاني وشدن العنزي مع استمرار المحاكمة.



علاء برنجي

31 مارس

نشر خبر لصحيفة الغارديان البريطانية يحتوي تقارير طبية مسربة تبين معاناة السجناء السياسيين في السعودية من سوء التغذية والجروح والكدمات والحروق.

3 أبريل

عقد الجلسة الثالثة لمحاكمة ناشطات حقوق الإنسان. وبعد وعود بالإفراج المؤقت عن ناشطات أخريات، لم يفرج عن أحد.

5/4 أبريل

اعتقال تسعة نشطاء وكتاب ومدونين، على ما يبدو لارتباطهم بناشطات حقوق الإنسان، وهي أول حملة اعتقالات كبيرة منذ جريمة قتل جمال خاشقجي.

11 أبريل

ورود معلومات للقسط عن نشر عقاقير ومخدرات خطيرة داخل عديد من السجون السعودية.

15 أبريل

مرور خمس سنوات منذ اعتقال الناشط الحقوقي وليد أبو الخير في 2014.

16 أبريل

أخبار عن هروب فتاتين سعوديتين مها ووفاء السبيعي من البلاد إلى جورجيا وطلبهما اللجوء.

17 أبريل

يستخدم الرئيس الأمريكي ترمب حق النقض على قرارٍ لمجلس الشيوخ يطالب بالتوقف عن دعم السعودية في حرب اليمن.

إعلان مجلة التايم قائمة أكثر 100 شخص

بداية مايو

الحاج السوري خالد عبد العزيز المخفى قسرًا منذ سبتمبر 2017 يظهر في سجن الحائر السياسي بالرياض.

12 مايو

مرور خمس سنوات منذ اعتقال الصحفي السعودي علاء برنجي المحكوم عليه بالسجن سبع سنوات لدعمه حقوق الإنسان وتعبيره السلبي عن آرائه على شبكات التواصل الاجتماعي.

13 مايو

تواصل الصحفي والكاتب اليمني مروان المريسي مع أسرته لأول مرة بعد قرابة السنة من الإخفاء القسري.

15 مايو

مرور سنة منذ بداية حملة اعتقال ناشطات حقوق الإنسان. عقد القسط والعفو الدولية فرع بريطانيا مؤتمراً لنقاش قضية الناشطات وحالة حقوق الإنسان في السعودية.

دخول الناشط الحقوقي السعودي عبد العزيز الشبيلي وغيره من السجناء في إضراب عن الطعام احتجاجاً على المعاملة القاسية.

18 مايو

الإفراج عن رجل الدين والناشط السياسي توفيق العامر بعد انتهاء محكوميته.

21 مايو

إنهاء عبد العزيز الشبيلي ومن معه إضرابهم عن الطعام بعد حصولهم على تنازلات ووعود بتحسين ظروف احتجاجهم.

تلقي لجين الهذلول جائزة القلم/باربي لحرية الكتابة لعام 2019.

23 مايو

طرح لجنة من النواب الأمريكيين قراراً يدين سجن السعودية 11 ناشطة حقوق إنسان ومحاكمتهم على خلفية نشاطهن الحقوقي.

30 مايو

رفض طلب الناشط الحقوقي عيسى النخيفي نقله إلى سجن جيزان حتى تتمكن أمه كبيرة السن من زيارته.

7 يونيو

ورود تقارير تفيد بأن أصغر سجين سياسي في السعودية مرتجى قريريص يواجه عقوبة الإعدام بعد قرابة أربع سنوات من السجن دون محاكمة، على خلفية جرائم تهمه السلطات بارتكابها عندما كان عمره 11 عاماً.

12 يونيو

أخبار عن هروب فتاتين سعوديتين، دعاء ودلال الشويكي من البلاد إلى تركيا وطلبهما اللجوء.

17 يونيو

تنشر المقرر الخاصة للأمم المتحدة المعنية بحالات الإعدام خارج نطاق القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً أنيس كالا مار نتائج تحقيقاتها في مقتل جمال خاشقجي.

21 يونيو

في مراجعة قضائية قدمتها منظمة «الحملة ضد تجارة السلاح»، وصلت محكمة الاستئناف البريطانية إلى عدم مشروعية قرار الحكومة البريطانية الاستمرار بترخيص تصدير المعدات العسكرية إلى السعودية.

26 يونيو

مناداة أربعين منظمة حقوقية بتأسيس آلية مراقبة تابعة للأمم المتحدة على وضع حقوق الإنسان في السعودية.

27 يونيو

مشاركة القسط في استضافة فعالية في الدورة الواحدة والأربعين لمجلس حقوق الإنسان بعنوان «العدالة لجمال» مع المقررين الخاصين أنيس كالامار وديفيد كي.



حضور الناشطة الحقوقية سمر بدوي جلسة المحاكمة بتهمة تتعلق بنشاطها الحقوقي.

9 يوليو

استضافة القسط بشراكة مع ديوان لندن فعالية حول الخطوات اللازمة لتحقيق العدالة لخاصقي، ومن بين المتحدثين أنيس كالامار وخطيبة خاشقي خديجة جنكيز والمحرة المشرفة عليه في الواشنطن بوست كارين عطية.

نجمة الراب نيكي مناج تنسحب من الحفل الموسيقي في جدة وتصريحها بأن دعمها لحقوق المرأة ومجتمع الميم وحرية التعبير هي سبب انسحابها.

10 يوليو

زيارة من وفد من مراسلون بلا حدود للسعودية سعيًا للإفراج عن 30 صحفي معتقل.

18 يوليو

عقد مناظرة برلمانية في بريطانيا في قاعة ويستمنستر بعنوان «[حقوق الإنسان في السعودية واحتجاز معارضي النظام](#)».

24 يوليو

استخدام الرئيس الأمريكي ترمب حق النقض لرفض ثلاث قرارات من مجلس الشيوخ تهدف لإيقاف بيع ملايين الدولارات من الأسلحة للسعودية والإمارات العربية المتحدة.

25 يوليو: توجيه تهمة جديدة لمحمد العتيبي منها السفر الى قطر والتدخل في الشأن العام، ولم يحضر مراقبون دوليون الجلسة.

28 يوليو

تأجيل جلسة سلمان العودة أمام المحكمة الجزائرية المتخصصة بالرياض حتى أكتوبر.

30 يوليو

مرور عام منذ احتجاز الناشطات الحقوقيات سمر بدوي ونسيمة السادة وأمل الحربي. ما تزال سمر بدوي ونسيمة السادة رهن الاحتجاز.

31 يوليو

عيد الميلاد الثلاثين للناشطة الحقوقية المحتجزة لجين الهذلول.



وليد فتيحي

1 أغسطس

إفراج السلطات السعودية بكفالة عن الطبيب

السعودي الأمريكي وليد فتحي الذي احتجز تعسفياً لعشرين شهراً، وما زال تحت المحاكمة بتهم فضفاضة.

2 أغسطس

إعلان السلطات السعودية عن سماحها للمرأة البالغة بالسفر بدون موافقة ولي الأمر الذكر ومنح المرأة سلطة أكبر على شؤونها الأسرية.

8 أغسطس

توجيه تهم جديدة للناشط الحقوقي عيسى النخيفي المحكوم عليه بالسجن ست سنوات لنشاطه الحقوقي.

تلقي الناشط الحقوقي وليد أبو الخير جائزة حقوق الإنسان لنقابة المحامين الأمريكية.

13 أغسطس

رفض لجين الهذلول عرض الإفراج عنها من السجن مقابل بيان مصور تنكر فيه تعرضها للتعذيب أثناء الاعتقال.

9 سبتمبر

مرور سنتين على حملة الاعتقالات الوحشية التي استهدفت عشرات من رجال الدين والكتاب والنشطاء، وأغلبهم لا يزالون رهن الاعتقال.

12 سبتمبر

تلقي القسط معلومات حول اعتقالات سياسية لمقيمين من جنسيات عربية إلى جانب كفلائهم السعوديين.

12 سبتمبر

حصول إيمان النفجان على جائزة الشجاعة لعام 2019 المقدمة من مراسلون بلا حدود لنشاطها الشجاع لأجل حقوق المرأة في السعودية.

19 سبتمبر

مشاركة القسط في استضافة فعالية جانبية في الدورة الاثنتين وأربعين لمجلس حقوق الإنسان حول الاعتقال التعسفي والإخفاء القسري وتطبيق عقوبة الإعدام في السعودية.

19 سبتمبر

تقديم مساعد الأمين العام للأمم المتحدة تقريره حول الأعمال الانتقامية ضد الأفراد المتعاونين مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، حيث تضمنت الأسماء المذكورة لجين الهذلول وسمر بدوي ومحمد القحطاني وعيسى النخيفي وفوزان الحربي ويحيى عسيري.

23 سبتمبر

تقديم بيان مشترك ثاني بقيادة أستراليا أثناء الدورة الاثنتين وأربعين لمجلس حقوق الإنسان يعبر عن القلق الشديد حول وضع حقوق الإنسان في السعودية.

27 سبتمبر

بعد قضاء الناشطة الحقوقية لجين الهذلول 500 يوم في السجن، يصدر 13 خبير من الأمم المتحدة بياناً مشتركاً ينادي بالإفراج الفوري عنها.

28 سبتمبر

اعتقال المدون عبد العزيز العوده.

2 أكتوبر

تأجيل جلسة النطق بالحكم على سلمان العودة المفترض عقدها في المحكمة الجزائية المتخصصة مرة أخرى إلى 10 أكتوبر.

توجيه الادعاء الفدرالي الأمريكي تهماً لاثنتين من موظفي تويتر السابقين بالتجسس لصالح السعودية للحصول على معلومات حساسة عن المعارضين السعوديين.

16 نوفمبر

تنظيم القسط وديوان لندن ومواطن والسلام للديموقراطية وجامعة لانكاستر ومركز السياسية الخارجية مؤتمراً موضوعه «الدول الخليجية والمستقبل المنشود».



16-21 نوفمبر

شن السلطات السعودية حملة اعتقالات جديدة لصحفيين وصحفيات ونشطاء في استمرارٍ لقمع المجتمع المدني في السعودية.

26 نوفمبر

نقل السلطات الناشط الحقوقي وليد أبو الخير إلى وحدة الحراسة المشددة حيث احتجز هناك لعدة أيام.

27 نوفمبر

تأجيل جلسة النطق بالحكم على سلمان العودة مرةً أخرى، هذه المرة إلى 30 يناير 2020.

28-30 نوفمبر

إفراج السلطات السعودية عن بدر الراشد وسليمان الصيخان الناصر وفؤاد الفرحان

إصدار القسط مع 20 منظمة غير حكومية أخرى في ذكرى مرور سنة على مقتل جمال خاشقجي بياناً مشتركاً يطالب بـ «العدالة لجمال»، وعقد مختلف الفعاليات ووقفات الحداد في أرجاء العالم إقامةً لذكراه.

10 أكتوبر

تأجيل جلسة النطق بالحكم على سلمان العودة مرةً أخرى.

عقد جلسة محاكمة رجل الدين سفر الحوالي في المحكمة الجزائية المتخصصة.

11 أكتوبر

إصدار القسط و13 منظمة غير حكومية أخرى في الذكرى العاشرة لتأسيس جمعية الحقوق السياسية والمدنية في السعودية (**حسم**) بياناً تنادي فيه السلطات السعودية بالإفراج عن كل أعضاء حسم المعتقلين.

16 أكتوبر

عقد جلسة في المحاكمة الجديدة للناشط الحقوقي محمد العتيبي منع من حضورها المراقبون الدوليون.

23 أكتوبر

القبول بالقسط رسمياً كمنظمة عضو في الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان.

28 أكتوبر

تلقت القسط معلومات عن تعرض عائدة الغامدي وعادل الغامدي للتعذيب الشديد بعد اعتقالهما في مارس 2018. عائدة الغامدي هي والدة المعارض السعودي المقيم في لندن عبد الله الغامدي وعادل أخوه الأصغر.

6 نوفمبر

23 ديسمبر

حكم المحكمة الجزائية بالرياض بالإعدام على خمسة والسجن لثلاثة من المتورطين في القتل الوحشي لجمال خاشقجي في القنصلية السعودية في إسطنبول يوم 2 أكتوبر 2018.

24 ديسمبر: بدأ سلسلة جديدة من المحاكمات في قضية سلمان العودة.



سلمان العودة

29 و31 ديسمبر

عقد جلسات في محاكمة سلمان العودة الجديدة دون تحديد موعد للجلسة التالية.

ووعده المحيا ومصعب فؤاد وعبد العزيز الحيص وعبد الرحمن الشهري وعبد المجيد البلوي، وذلك نتيجة الضغوطات والتغطية الإعلامية الدولية لخبر اعتقالهم.

10 ديسمبر: عقد القسط مؤتمرها السنوي الثالث في اليوم العالمي لحقوق الإنسان، بمواضيع متعلقة بالتوجهات الحالية وطرق التغيير، تحدث فيه مجموعة من النشطاء الحقوقيين السعوديين إلى جانب متحدثين من مراسلون بلا حدود والقلم الإنجليزي ومركز الخليج لحقوق الإنسان والفدرالية الدولية لحقوق الإنسان والمنظمة الأوروبية السعودية لحقوق الإنسان والعفو الدولية ومنظمة الحملة ضد تجارة السلاح.

11 ديسمبر

دخول وليد أبو الخير ورائف بدوي إضرابًا عن الطعام بعد نقلهما إلى وحدة الحراسة المشددة (للمرة الثانية في حالة أبو الخير) واحتجازهم في الانفرادي.

16 ديسمبر

عقد الجلسة الثالثة لمحاكمة محمد العتيبي الجديدة.

16 ديسمبر

عقد جلسة في محاكمة الباحث الإسلامي حسن فرحان المالكي.

22 ديسمبر

تلقي القسط رسالة مسببة من المدافع عن حقوق الإنسان خالد العمير يعلن فيها دخوله إضرابًا عن الطعام احتجاجًا على احتجازه دون مبرر.

